التعدد في الدراسات النحوية

(صوره ومواضعه)

إعداد

مشيرة خلف محمد آدم

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات في سوهاج

ملخص البحث باللغة العربية
التعدد في الدراسات النحوية (صوره ومواضعه)

إعداد: مشيرة خلف محمد آدم
قسم للغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج
جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.
Moshiraadam.79@azhar.eg

وتكمن أهمية البحث في كون التعدد سمة من سمات اللغة العربية (لغة القرآن)، فهي من أوسع اللغات ثروة، بما تتميز به من سعة التعبير، وكثرة المفردات، وتنوع الدلالات، وتعدد القراءات واللهجات والروايات للبيت الشعري الواحد، فتتعدد الألفاظ التي تحمل معنىً واحدًا فيما يطلق عليه: الترادف، ومصطلح النحو ذاته كان مرادفا لمصطلح العربية إلى أن قام مقامه وحل محله.

وهذا البحث يهدف إلى: توضيح معنى التعدد عند اللغويين والنحويين، واستقصاء ما تناثر من صوره ومواضعه في الدراسات النحوية.

فقد بدأ التعدد في دراسات النحو العربي بتعدد الروايات واختلافها في واضع علم النحو.

والتعدد ليس مقتصرًا على الخلاف بين المدارس النحوية، ولا على الأوجه الإعرابية فحسب.

ولم يفرد النحويون للتعدد بابًا مستقلًا ولعل العلة في ذلك ترجع إلى اهتمامهم بموضع الكلمة في الجملة.

Research summary in Arabic

Multiplicity in grammatical studies

(pictures and positions)

Prepared by

Mushaira Khalaf Muhammad Adam

Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Sohag,

Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.

Email: Moshiraadam.79@azhar.eg

The importance of the research lies in the fact that pluralism is a feature of the Arabic language (the language of the Qur'an), as it is one of the most wealthy languages, with its broad expression, abundance of vocabulary, diversity of connotations, and the multiplicity of readings, dialects and narrations of one verse, so there are many expressions that carry one meaning in It is called: synonym, and the term grammar itself was synonymous with the term Arabic until it took its place and took its place.

This research aims to: clarify the meaning of pluralism among linguists and grammarians, and investigate what has been scattered from its images and places in grammatical studies.

The multiplicity of Arabic grammar studies began with the multiplicity of narratives and their differences in the setting of the science of grammar.

And pluralism is not confined to the dispute between grammatical schools, nor to the syntactic aspects only.

The grammarians did not single out multiplicity as a separate chapter, and perhaps the reason for that is due to their interest in the position of the word in the sentence.

المقدمة

أحمد الله العلي القدير، حمدًا يليق بعظيم فضله ، وأصلي وأسلم على سيّد الخلق أجمعين محمد – صلى الله عليه وسلم– وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،،،

عندما يُطلق لفظ (التعدد) يذهب الذهن سريعًا إلى تعدد الزوجات، وهذا مما يختص به الفقه الإسلامي، وتناولي لموضوع الدكتوراه جعلني أنظر إلى النحو قواعدِه نظرة عامة عميقة، ولعل هذا ما أخرني بعض الوقت في إخراج أول بحث لي بعد الدكتوراه، فكتبت ورقات عدة في موضوعات عدة، وكل مرة أقول لنفسي أرغب في الكتابة في جديد فأتراجع عن الكتابة، والحق أن قواعد النحو ثابتة لا تتغير، ولعل فكرة بحثي هذا تكون نواة لموضوعات عدة تتصل بها.

والتعدد سمة من سمات الحياة بكل ما فيها، فهناك تعدد الأجناس البشرية، وألوانها، ولغاتها، ولهجاتها، .....إلخ.

وقد ارتبط هذا التعدد باللغة العربية (لغة القرآن)، فهي من أوسع اللغات ثروة، بما تتميز به من سعة التعبير، وكثرة المفردات، وتنوع الدلالات، وتعدد القراءات واللهجات والروايات للبيت الشعري الواحد، فتتعدد الألفاظ التي تحمل معنىً واحدًا فيما يطلق عليه: الترادف، ومصطلح النحو ذاته كان مرادفا لمصطلح العربية إلى أن قام مقامه وحل محله[1].

(١) ينظر: المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه ١٥/١.

وكذا نجد العلماء قد اختلفت آراؤهم في كثير من المسائل اللغوية وغيرها؛ فتعددت بذلك المدارس والمذاهب النحوية، والمصطلحات، والتوجيهات، والأوجه الإعرابية، وغيرها.

وباستقرائي لما كُتب في هذا الموضوع لم أقف على أحد قد أفرد دراسة لصور ومواضع التعدد في النحو العربي، وما وقفت عليه من دراسات فجلها يتحدث عن تعدد الأوجه الإعرابية في كتب التفسير وعلوم القرآن، وبعضها عن تعدد المعنى أو الوظيفة في التركيب (الخبر – الحال – النعت).

ومن هنا كان دافعي إلى اختياري لموضوع هذا البحث "التعدد في الدراسات النحوية صوره ومواضعه".

وكان منهجي في هذا البحث المنهج الاستقرائي، فقد تتبعت صور التعدد ومواضعه في الكتب والدراسات النحوية، وسجلت ما وقفت عليه منها، واستشهدت عليه بشواهد ليست بالكثيرة،؛ ولم أرجح شيئًا على الآخر فيما يحتاج إلى ترجيح؛ حتى لا أنحو بالبحث نحو دراسة المسائل، والأخذ والرد بين العلماء.

أما خطتي في هذا البحث فقد جاءت في: مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمراجع.

المقدمة: بينت فيها سبب اختياري الموضوع ،ومنهجي فيه، وخطتي التي بنيته عليها، والدراسات السابقة.

التمهيد: يحمل بين طياته حديثًا موجزًا عن تعريف التعدد، وبدايته، وصوره في الدراسات النحوية.

المبحث الأول: التعدد في المذاهب النحوية، والقراءات القرآنية، والروايات الشعرية.

المبحث الثاني: تعدد وجوه الإعراب وعلاماته.

المبحث الثالث: تعدد العوامل والوظائف النحوية.

المبحث الرابع: التعدد في المرفوعات.

المبحث الخامس: التعدد في المنصوبات.

المبحث السادس: التعدد في متفرقات.

الخاتمة: أثبت فيها أهم النتائج التي وقفت عليها في ثنايا البحث.

فهرس المراجع: حوى جل المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

وبعد، أرجو أن يكون بحثي هذا قد اقترب من الهدف الذي قصدته منه، وأن يكون نافعًا في حقل الدراسات النحوية، والله ولى الموفق.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت التعدد، وقفت منها على:

١- "ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في التركيب (الخبر – الحال – النعت)"، بحث مقدم استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، في اللغة العربية وآدابها من جامعة الملك سعود، إعداد الطالبة/ مها عبد الرحمن السبيعي، الرقم الجامعي (٤٢٤٢٢١١٨٤) ١٤٢٨ ـ ١٤٢٩هـ.

وقام هذا البحث على توضيح معنى تعدد الوظيفة النحوية، ومدى ظهورها في الاستعمال اللغوي، وإمكانية تعدد أنماطها اللغوية، وسبب لجوء المتكلم إليها، وبيان أثر السياق النصي في استخدامها.

٢- " أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦هـ"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، في اللغة العربية وآدابها، تخصص النحو والصرف، جامعة أم القرى، كلية الدراسات العليا، إعداد/ إبراهيم بن حسين بن علي صُنْبع، ١٩٩٩م ١٤٢٠هـ، الرقم الجامعي (٤- ٩٨٢٤- ٤١٦).

اختار فيه الباحث بعض الآيات (في المرفوعات والمنصوبات والتوابع) مما يمثل الخلاف فيها تداخلا بين بابين أو أكثر من أبواب النحو المتقاربة؛ لبيان عناصر الفصل بينها نحوًا ودلالة.

٣- "تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره وجامع البيان عن تأويل آيِّ القرآن"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، إعداد/ عبد المحسن أحمد الطبطباني، ٢٠٠١م.

تناول فيه الباحث تعدد التوجيه النحوي عند الطبري من خلال تفسيره، تحدث فيه عن أسباب تعدد التوجيه النحوي من اختلاف في التنغيم، وما جاء من اختلاف في التركيب في الكلمة الواحدة أو في الجملة، وما جاء من اختلاف في التقدير من محذوف ومعطوف وغيرها.

٤- تعدد المعنى النحوي الوظيفي "دراسة في التراكيب والدلالة"، رسالة مقدمة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية/ اللغويات، الجامعة الهاشمية، إعداد/ آلاء محمد يعقوب صعنون، ٢٠٠٤م. تناولت فيه الباحثة ظاهرة التعدد بالدرس والتحليل، ووضحت مفهومه وأسبابه وخصائصه، ثم عرضت مفهوم المعنى عند القدماء والمحدثين ومواطن الاتفاق والاختلاف بينهما، واستنباط الأبعاد التركيبية والدلالية والتداولية للتعدد.

٥- تعدد التوجيه النحويّ (مواضعه، أسبابه، نتائجه)، للدكتور محمد حسنين صبرة، تحدث في المدخل عن: الوجه النحوي، والتوجيه النحوي، ومفهوم التعدد في التوجيه النحوي، ونبذة عن نشأة التوجيه النحوي وتطوره، وفي الباب الأول عن أهم مسائل تعدد التوجيه النحوي واتجاهاتها، وفي الثاني عن أسباب تعدد التوجيه النحوي، وفي الثالث عن أثر تعدد التوجيه النحوي.

وعند حديثه عن مفهوم التعدد في التوجيه النحوي لم يذكر له تعريفًا، وذكر مقصده منه وأرجعه إلى مقصدين: الأول: جلب العلامة الإعرابية الواحدة أو الموضوع الإعرابي الواحد، والثاني: تعدد العلامات الإعرابية أو الموقع الإعرابي للكلمة أو الجملة.

التمهيد

مفهوم التعدد

التعدد لغة واصطلاحًا:

مادة (ع د د) تقع في اللغة على معانٍ عدة، جلها يرتبط بالكثرة، والزيادة.

- يقال: عددته عدًا من باب: (قتل)، والعدد بمعنى: المعدود.
والعدد: الكمية المتألفة من الوحدات، وعلى هذا فإنه يختص بالمتعدد في ذاته؛ لذا قيل: إن الواحد ليس بعدد؛ لأنه غير متعدد، إذ التعدد: الكثرة(١).
- وبنو فلان يتعددون على بني فلان، أي: يزيدون عليهم، وتعدد الجيش على عشرة آلاف(٢)، أي: زاد عنها.

وهذه المادة يأتي منها(٣) :

- مجيء العدد بمعنى المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿سِنِينَ عَدَدًا﴾(٤). وقال جماعة هو على بابه، والمعنى سنين معدودة، وإنما ذكَّرها على معنى الأعوام.
- ويقال: (عدّدته) – بالتشديد – مبالغة في العدِّ.
- ويقال: (اعتددت بالشيء) على وزن: (افتعلت)، أي: أدخلته في العد. والحساب، فهو معتد به، محسوب، غير ساقط.

---

(١) المصباح المنير ٢/٣٩٥.
(٢) ينظر: أساس البلاغة ص ٥٣٢.
(٣) المصباح المنير ٢/٣٩٥.
(٤) من الآية ١١ من سورة "الكهف".

- وقال أبو عبيد: العد بلغة تميم هو: الكثير، وبلغة بكر بن وائل هو: القليل.
- ويقال: (تعدد) بمعنى: صار ذا عدد، و(هم يتعددون على ألف) أي: يزيدون عليها [١] –وهذا مقصد بحثي هذا–.

والعدد عند النحويين: "ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه، القريبتين أو البعيدتين على السواء، (كـ: الاثنين) فإن حاشيته السفلى واحد، والعليا ثلاثة، ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة اثنان، وهو المطلوب.

ومن ثم قيل: الواحد ليس بعدد؛ لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا. والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود، كما يقال: الجمع للفظ الدال على الجماعة"[٢]. ويرى بعض النحويين أن: الواحد من العدد؛ لأنه الأصل المبني منه، ويبعد أن يكون أصل الشيء ليس منه؛ ولأن له كمية في نفسه، فإنه إذا قيل: (كم عندك؟) صح أن يقال في الجواب: (واحد) كما يقال: (ثلاثة وغيرها).

ويرى بعضهم أن: التثنية أول الأعداد؛ لأن الواحد ليس بعدد، فخصُّوه ببنية لا تكون لغيره من الجموع، لأن التثنية في المعنى جمع[٣]. ومما سبق يمكن تعريف التعدد في اللغة: بأنه المصدر الحقيقي للفعل (تعدد)، مثل: تعلم تعلمًا. وفي اصطلاح النحويين: اتخاذ أكثر من وجه أو مصطلح أو إعراب، أو علة في القضية موضع الدراسة.

---

(١) ينظر: المعجم الوسيط ٢/ ٥٨٧.
(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢/٤٤٦.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٧/١١.

وبعد،،، فلم أقف للتعدد على تعريف في المعاجم الاصطلاحية، ولا الدراسات النحوية ولا غيرها، ويمكن القول بأن التعدد في اللغة: المصدر الحقيقي للفعل تعدد، على مثال: تعلم تعلمًا، فالتعدد على وزن: (التفعل)، والتفعل يطلق على معانٍ عدة، منها: الاتخاذ، يقال : توسدت الحجر، بمعنى: اتخذته وسادة(١).

وفي الاصطلاح: اتخاذ أكثر من وجه أو مصطلح أو علة، أو غيرها في القضية موضع الدراسة.

والتعدد كما هو سمة من سمات الحياة بكل ما فيها، نجده قد اعترى العلوم الدينية واللغوية وغيرها، فالتعدد في دراسات النحو العربي يبدأ بتعدد الروايات واختلافها في واضع علم النحو، وإن كان المؤرخون قد اتفقوا على أن واضعه من رجالات عصر الإسلام(٢)، لكنهم اختلفوا واضطرب اختيارهم متقدمين ومتأخرين، ... فيمن هو الواضع؟

واختيارهم لا يعدو في الواقع أن يكون إما للإمام علي -كرَّم الله وجهه-، كما يرى الأنباري(٣) والقفطي(٤) وياقوت الحموي(٥)، أو لأبي الأسود الدؤلي من

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ١٠٨.
(٢) ينظر: نشأة النحو ص٢٢.
(٣) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ١٧.
(٤) ينظر: إنباه الرواة ٣٩/١.
(٥) ينظر: معجم الأدباء ١٤٦٥/٤.

بعده، كما يراه السابقون[١]. أو لأحد تلامذته، كنصر بن عاصم[٢]، أو عبد الرحمن بن هرمز[٣]، أو يحيى بن يعمر، أو عطاء بن أبي الأسود الدؤلي[٤] .

ثم تعددت الروايات في وضع أبي الأسود الدؤلي للنحو، فمنها ما جعله من عمله وحده ، ومنها ما جعله من عمله لكن كان بإشارة من الإمام علي بن أبي طالب – كرَّم الله وجهه – [٥].

ثم تتعدد الروايات في سبب وضعه هذا العلم، فذكر بعضهم أنه سمع قارئًا يقرأ قول الله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[٦] – بكسر اللام – في

(١) ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٢/١، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ١٥.
(٢) ينظر: أخبار النحويين البصريين/ ٣٣، وطبقات النحويين واللغويين/ ٢٧، ونزهة الألباء/٢١.
(٣) ينظر: أخبار النحويين البصريين/ ٣٣، ونزهة الألباء/٢١.
(٤) ينظر: إنباه الرواة١/٣٨٠، ٣٨١.
(٥) ينظر: إنباه الرواة ٤/١، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ١٤ فقد روي عن أبي الأسود: أنه دخل عليه وهو بالعراق, فرآه مطرقا مفكرا، فسأله فيم يفكر؟ فقال له: سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية، وأتاه بعد أيام فألقى إليه صحيفة فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل" ثم قال له: "اعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر".
وأن أبا الأسود جمع لعلي أشياء وعرضها عليه، كان منها حروف النصب: إن وأن وليت ولعل وكأن، ولم يذكر أبو الأسود: لكن، فقال له علي: لم تركتها؟ فقال: لم أحسبها منها، فقال: بل هي منها، فزدها فيها.
(٦) من الآية ٣ من سورة "التوبة".

"رسوله"، فقال: ما ظننت أمر الناس يصل إلى هذا!، واستأذن زياد بن أبيه والي البصرة وقيل: بل استأذن ابنه عبيد الله واليها من بعده في أن يضع للناس رسم العربية. وقيل: بل وفد على زياد بن أبيه، فقال له: إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاما يعرفون –أو يقيمون– به كلامهم؟ وقيل: بل إن رجلًا لحن أمام زياد أو أمام ابنه عبيد الله، فطلب زياد أو ابنه منه أن يرسم للناس العربية. وقيل: إنه رسمها حين سمع ابنته تقول: ما أحسنُ السماء!، وهي لا تريد الاستفهام، وإنما تريد التعجب، فقال لها قولي: "ما أحسنَ السماءَ!". وفي رواية أنه شكا فساد لسانها لابن أبي طالب، فوضع له بعض أبواب النحو، وقال له: انحُ هذا النحو؛ ولذا سمي العلم باسم النحو، وقيل غير ذلك(١).

ثم تعددت الروايات في أول ما وضع منه، فقيل: إنه وضع أبواب التعجب والفاعل والمفعول به وغير ذلك من الأبواب، وقال آخرون: إنه وضع أبواب التعجب والاستفهام والعطف والنعت وإن وأخواتها. وقيل غير ذلك(٢).

صور التعدد

وبالنظر والتدقيق في النحو العربي وجدت أبرز صور التعدد تكمن فيما يلي:

- تعدد الروايات واختلافها في واضع علم النحو – كما مرَّ – .

(١) ينظر: نزهة الألباء ص ١٨: ٢١، ومعجم الأدباء ١٤٦٥/٤، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ١٤، ١٥.

(٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٢/١، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ١٥.

- تعدد المدارس والمذاهب النحوية.
- تعدد التوجيه النحوي للقراءات القرآنية.
- تعدد الروايات الشعرية للبيت الواحد.
- تعدد العلامات الإعرابية.
- تعدد الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية.
- تعدد الأوجه الإعرابية في كتب التفسير وإعراب القرآن الكريم.
- تعدد العوامل.
- تعدد الوظائف.
- تعدد المبتدأ والخبر.
- تعدد خبر (كان).
- تعدد المفاعيل.
- تعدد الظروف.
- تعدد المستثنى.
- تعدد الحال.
- تعدد التمييز.
- تعدد الرأي في تعليل العلل.
- تعدد المصطلح.
- تعدد الأسماء (التثنية والجمع).
- تعدد مرجع الضمير.
- تعدد النعت.
- تعدد المستغاث به.

المبحث الأول
التعدد في المذاهب النحوية
والقراءات القرآنية والروايات الشعرية.

المطلب الأول
تعدد المذاهب والمدارس النحوية[1]:

اتفق المؤرخون على أن ظهور علم النحو كان من أهم أسبابه شيوع اللحن في العربية بعد أن اختلط العرب بغيرهم بسبب الفتوحات الإسلامية، وغيرها[2]، وهذا اللحن لم يكن مقصورًا على غير العرب بل امتد إلى فصحاء العربية، كالحجاج بن يوسف والحسن البصري [3]؛ لذا كان لا بد من وضع القواعد التي يستعين بها المعربون؛ لئلا يقعوا في شيء من اللحن.

(١) المذهب هو الطريقة، أما لفظ مدرسة فقد عرفه المسلمون قديما، فكانت هناك المدرسة النظامية، والمدرسة المستنصرية، ومدارس بلاد الشام ومصر والأندلس، وغيرها، وهذه المدارس مدارس حقيقية ينتسب إليها طلاب العلم، ويدرسون العلوم المختلفة، ثم جاء العصر الحديث، وتطلع العرب لما عند الغربيين من علوم ومعارف، وكانت لديهم المدارس الأدبية كالكلاسيكية والرومانتيكية وغيرها، وهذه المدارس لديهم مرادفة للمذاهب والطرائق لدينا، وكان نتاج ذلك أن قيل: المدرسة البصرية، والمدرسة الكوفية، والبغدادية، والمصرية، والأندلسية، وغيرها. ينظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص ١٣٩، ١٤٠.

(٢) ينظر: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ١١، و١٢، والمدارس النحوية أسطورة وواقع ص٩، وص من هذا البحث.

(٣) ينظر: البيان والتبيين ١/ ١٦٣.

فنشأ النحو واجتهد فيه كثيرون في البصرة ثم لحق بهم جماعة من الكوفة كانت لهم آراؤهم الخاصة بهم، هذه الآراء قد تخالف آراء نحاة البصرة، واشتهر كل منهم ببلدته، فأهل البصرة وسموا بالبصريين، وأهل الكوفة وسموا بالكوفيين(١).

وحين ننظر في تراثنا النحوي فلا نجد خلافًا بين العلماء وقع في أصول هذا العلم، إنما نجد خلافهم في فروعه، وتعليلاته في بعض المسائل، ومن هنا ظهرت المدارس والمذاهب النحوية(٢).

فالبصريون كانوا لا يستدلون بشاهد لم يعرف قائله، ويحملون المسموع من ذلك على الضرورة والشذوذ، والكوفيون أخذوا كل ما سمعوا عن العرب وجعلوه أصلا يقاس عليه.

وربما وقع الخلاف بين بصري وكوفي، أو بين بصري وبصري، أو بين كوفي وكوفي، ومع ذلك نجد أن نحاة البصرة والكوفة قد التقوا في مسائل كثيرة، فالكسائي مثلا وافق البصريين في مسائل كثيرة(٣)، والفراء كذلك، والأخفش قد وافق الكوفيين في مسائل عدة.

بل إن العالم الواحد قد يتعدد رأيه في المسألة الواحدة، قال ابن جني:

"ألا ترى أن العالم الواحد قد يجيب في الشيء الواحد أجوبة، وإن كان بعضها أقوى من بعض, ولا تمنعه قوة القويّ من إجازة الوجه الآخر؛ إذ كان من مذاهبهم وعلى سمت كلامهم، كرجل له عدّة أولاد فكلهم ولد له, ولاحق به وإن

(١) ينظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع ١٥٩.
(٢) ينظر: المرجع السابق ص ١١.
(٣) فقد وافق الكسائي الخليل في مذهبه بأن (لن) مركبة من (لا) و (أن). ينظر: شرح الأشموني ٣/ ٢٧٩.

تفاوتت أحوالهم في نفسه. فإذا رأيت العالم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه, فلأنه وضع يده على أظهرها عنده، فأفتى به

وإن كان مجيزًا للآخر وقائلًا به, ألا ترى إلى قول سيبويه في قولهم: له مائة بيضًا: إنه حال من النكرة، وإن كان جائزًا أن يكون "بيضًا" حالًا من الضمير المعرفة المرفوع في "له"(١). وعلى ذلك حمل قوله:

لِعَزَّةَ مُوْحِشًا طللُ(٢)

فقال فيه: إنه حال من النكرة، ولم يحمله على الضمير في الظرف...." (٣).

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١١٢.

(٢) صدر بيتٍ من مجزوء الوافر، وعجزه:

يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وهو لكثيّر عزّة؛ وقال البغداديّ في الخزانة ٢١١/٣: "وهذا البيت من رَوى أوّله: (لِعَزَّةَ مُوحِشًا) ، قال هو لكثيّر عزّة؛ ومَن رواه: (لِمَيَّةَ مُوْحِشًا) قال: إنّه لذي الرُّمّة؛ فإنّ (عَزّة) اسم محبوبة كثيّر، و (مَيّة) اسم محبوبة ذي الرُّمّة".

والشّاهد فيه: (مُوْحِشًا طلل) حيث وقعت (موحشًا) حال من (طلل) وهو نكرة؛ وسوّغ ذلك تقدُّمُ الحال عليها. وقيل: إنّه حال من الضّمير المستكنّ في الخبر؛ وهذا الضّمير معرفة وإنْ كان مرجعه – وهو المبتدأ – نكرة؛ وحينئذ لا شاهد فيه؛ وهو قولُ جمهور البصريّين. والبيت من شواهد: الكتاب ١٢٣/٢، وأوضح المسالك ٢/ ٢٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٤٣.

(٣) الخصائص ٢/ ٤٩٣، ٤٩٤.

المطلب الثاني

تعدد التوجيه النحوي للقراءات القرآنية[1]:

كثرت القراءات القرآنية في الدراســـات النحوية، فألفت كتب في توجيه التعليل النحوي للقراءات القرآنية، كالحجة لابن خالويه، والحجة لأبي علي الفارسي، والمحتسب لابن جني، وغيرها كثير، وتعددت فيها مواضع التوجيه النحوي.

ومن ذلك على سبيل المثال: ما جاء في قوله تعالى: ﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾[2]، من قراءة عبد الله: «صُمًّا بُكْمًا عُمْيًا» بالنصب[3]؛ ونصبُه على جهتين: الأولى: على معنى: تركهم صمًّا بكما عميا. والثانية: وإن توقع الترَك عليهم في الظلمات، ثم الاستئناف: «صُمًّا» بالذمّ لهم.

والعرب تنصب بالذمّ وبالمدح؛ لأن فيه مع الأسماء مثل معنى قولهم: وَيْلا له، وَثَوَابًا له، وَبُعْدًا وسقيا ورعيا[4]. ومن ذلك قوله تعالى:﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ

(١) وقد عالجت كثير من الرسائل الجامعية هذه الصورة في كتب شتى من كتب التفسير، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: " تعدد وجوه الإعراب وأثره في المعنى في كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦هـ.

(٢) الآية ١٨ من سورة البقرة.

(٣)ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٦/١.

ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[1]، فمجيء: "المقيمين" بالياء خلافاً لنسق ما قبله لفتَ أنظار كثير من النحويّين والمفسّرين والقُرّاء، فأكثروا القول في توجيهه، مع إجماعهم على صحّته، ومن هنا اختلفت أقوالهم فيه، فجاءت في ستّة أقوال[2]:

أولها – وهو أشهرها وأرجحها[3]– : سيبويه ينصبه على المدح، أي: وأعني المقيمين[4].

ثانيها: قال الكسائي: وَالْمُقِيمِينَ معطوف على «ما» .

ثالثها: وقيل: والمقيمين عطف على الكاف التي في "قبلك"، أي: من قبلك ومن قبل المقيمين.

رابعها: وقيل: «والمقيمين» عطف على الكاف التي في "أولئك".

خامسها: وقيل: هو معطوف على الهاء والميم، أي: منهم ومن المقيمين.

سادسها: أن يكون و «المقيمين» عطفا على "قبلك"، ويكون المعنى ومن قبل المقيمين، ثم أقام "المقيمين" مقام "قبل" كما قال: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[5].

"وقرأ سعيد بن جبير وعاصم الجحدري: "والمقيمون الصلاة"، وكذا هو في حرف عبد الله بن مسعود، فأما حرف أبيّ فهو فيه " وَالْمُقِيمِينَ" كما في المصاحف[6]".

---

(١) الآية ١٦٢ من سورة "النساء".

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ص ٢٤٩، ومشكل إعراب القرآن ٢١٢/١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ص ٢٥٠، والبرهان في علوم القرآن ٤٤٧/٢، ١٩٨/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٦٣/٢.

(٥) من الآية ٨٢ من سورة "يوسف".

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ص٢٥٠.

وقوله تعالى أيضًا: "وَالْمُؤْتُونَ" جاء في رفعه خمسة أقوال:

أولها: قول سيبويه: وأما «المؤتون» فمرفوع على الابتداء(١).

ثانيها: مرفوع على إضمار مبتدأ، أي: فهم المؤتون الزكاة.

ثالثها: معطوف على المضمر الذي في "المقيمين".

رابعها: هو عطف على المضمر الذي في "يؤمنون"، أي: يؤمنون هم والمؤتون. خامسها: أن يكون معطوفا على "الراسخين"(٢).

المطلب الثالث

تعدد الروايات الشعرية للبيت الواحد:

فقد تتعدد وتكثر الروايات للبيت الواحد في الشعر العربي، فتتعدد الرواية لأبيات أو لألفاظ في القصائد المروية لكبار الشعراء، وتغيير الرواية أو ما يطلق عليه التصحيف أو التحريف في الشعر القديم لا يعد من مسؤولية الشاعر؛ لأن الشاعر قال كلمته على الوجه الذي أنشأها به ومضى، ولكنها مسؤولية الرواة(٣).

وهذا التعدد يدور في معظمه حول استخدام لفظ مرادف بدلًا من آخر، بحيث لا يُحدث تغيرًا في العلاقات النحوية، وهذا إذا ما كان اللفظان متوازنين صيغة، ومتقاربين دلالة، ومتفقين علاقة (٤).

---

(١) ينظر: الكتاب ٦٣/٢.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ص٢٥٠.
(٣) ينظر: الجملة في الشعر العربي ص ٩٧.
(٤) المرجع السابق ص ٩٣.

وتكون كل رواية حجة إذا رويت ممن يوثق بعربيته، وكل رواية من هذه الروايات لا تسقط حجيتها، فكل رواية –ما دامت قد نقلت عن ثقة– يصح الاستشهاد بها [١] .

جاء في خزانة الأدب[٢]: "وَقَالَ فِي الردّ على الْمبرد أَحْمد بن مُحَمَّد بن ولاّد: إنّ الرّواة عَن الفرزدق وَغَيره من الشُّعَرَاء قد تغير الْبَيْت على لغتها. وترويه على مذاهبها مِمَّا يُوَافق لُغَة الشَّاعِر ويخالفها وَلذَلِك كثرت الرِّوَايَات فِي الْبَيْت الْوَاحِد.

أَلا ترى أنّ سِيبَوَيْهِ قد يستشهد ببيتٍ وَاحِد لوجوهٍ شتّى، وإنّما ذَلِك على حسب مَا غيّرته الرّواة بلغاتها؛ لِأَن لُغَة الرَّاوِي من الْعَرَب شاهدٌ كَمَا أنّ قَول الشَّاعِر شَاهد إِذا كَانَا فصيحين.

فَمن ذَلِك مَا أنْشدهُ سِيبَوَيْهِ[٣]:

---

(١) ينظر: شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية ص: ٣٥٤، معجم أسماء الأشياء = اللطائف في اللغة ص ١٢، ١٣.
ص ١٢، ١٣.

(٢) خزانة الأدب ١٣٥/٤.

(٣) الكتاب ٢٩/٣، ٥١/٣، ٣/ ١٠٠، ١٦٠/٤. وينظر: شرح الكافية الشافية ٤٢٦/١.
فالمعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة يجوز جره حملًا على اللفظ، ويجوز نصبه على المحل، فيقال: "ليس زيد بقائم، ولا نائم، ولا نائمًا".
فإن تلا المعطوف سببي، أي: ملابس لضمير المخبر عنه جاز فيه مع الوجهين: الرفع على أن يكون خبرًا مقدمًا، وما بعده مبتدأ مؤخرا، نحو: "ما زيد قائمًا، ولا نائمًا أبوه"، ومثله قول الشاعر:
"ليس عامر بمستهام ... ولا ملم قلبه بذام
يجوز جر "ملم"، ونصبه، ورفعه
فلو كان المعطوف عليه منصوبًا لجاز في المعطوف عليه ما جاز في المعطوف على المجرور.

بدا لي أنّي لست مدرك مَا مضى وَلَا سابقٍ شيئٍ إذا كَانَ جائيا[1]

وَرَوَاهُ أَيْضا: وَلَا سَابِقًا فِي مَوضِع آخر[2]. وَكَذَلِكَ قَول الْأَعْوَر الشّنّيّ:

فَلَيْسَ يأتيك منهيُها وَلَا قاصرٌ عَنْك مأمورُها[3]

أما غير الجر فظاهر.

وأما الجر فعلى تقدير وجود الباء، ومنه قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئًا إذا كان جائيًا

يروى بجر "سابق" ونصبه. وأمثاله كثيرة.

ولو كان بعد ما يلي العاطف مخبر عنه أجنبي جاز جعله مبتدأ مقدم الخبر.

فقد عطف "سابق" بالجر على مدرك المنصوبة، كأنه توهم أن "مدرك" مجرورة؛ لأنه يكثر أن يأتي خبر ليس مجرورا بباء زائدة. ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٧.

(١) البيت من الطويل، قائله زهير بن أبي سلمى، ديوانه ص ٧٦.

الشاهد فيه: قوله: في "ولا سابق", فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفا على خبر "ليس" على توهم إثبات الباء فيه.

والبيت من شواهد: الإنصاف ١/ ١٥٥، و ٣٢٦، و٢/ ٤٦٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٧٨، ومغنى اللبيب ١/ ١٣١.

(٢) الكتاب ١/١٦٥. ورواية النصب عطفا على اللفظ.

(٣) من المتقارب، للأعور الشني، استشهد به سيبويه ١/ ٣١ على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر "ليس" وإن كان الآخر أجنبيًا؛ لأن "ليس" تعمل في الخبر مقدمًا ومؤخرًا لقوتها.

والشاهد فيه قوله: ولا قاصر، حيث إن سيبويه منع أن يكون عطفا على عاملين. قال: "وقد جره قوم، فجعلوا المأمور للمنهي، والمنهي هو المأمور؛ لأنه من الأمور وهو بعضها، فجره وأنثه". وقال أيضا: "وإن شئت نصبت فقلت: ولا قاصرا عنك مأمورها". ووجه الرفع فيه أن يكون خبرا، ومأمورها، يكون مبتدأ، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها.

وقال ابن هشام في مغني اللبيب ص ٦٣٢، ٦٣٣ : "ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله: " وَمِمَّا يشكل على مَذْهَب سِيبَوَيْهِ قَوْله:

بِالرَّفْع والجر. وَهَذَا كثير جدا. انْتهى"[1].

ومن ذلك قول الأحوص:

وزَادنِي كَلَفًا في الحبِّ أن مَنَعَتْ.. وحبُّ شيءٍ إلى الإنسانِ ما مُنِعَا [2]

فهذا البيت استُشهد به على استعمال "حَبّ" دون همزة، وله رواية أخرى، فقد روي الشطر الثاني هكذا: أحَبُّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعَا، وعليها فلا شاهد فيه

هَوّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بكفِّ الْإِلَهِ مقاديرُها
فَلَيْسَ بآتيكَ منهيُها وَلَا قَاصِرٌ عَنْك مأمورُها

لِأَن قَاصِر عطف على مجرور الْبَاء ، فَإِن كَانَ مأمورها عطفا على مَرْفُوع "لَيْسَ لزم الْعَطف على معمولي عاملين، وَإِن كَانَ فَاعِلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عَنهُ إِذْ التَّقْدِير حِينَئِذٍ فَلَيْسَ منهيها بقاصر عَنْك مأمورها" .

والبيت من شواهد: الكتاب ١/ ١٦٤، المقتضب ٤/ ١٩٦, والأصول في النحو ٢/ ٦٩، ٧١.

(١) خزانة الأدب / ١٣٥، ١٣٦.

(٢) البيت من لمجنون ليلى، ديوانه ص ١٥٨.

الشاهد فيه قوله: "حب شيء"، فأصله: "أحبب"، على وزن "أفعل"، ولما اجتمع مثلان أولهما متحرك وثانيهما ساكن أدغم أحدهما بالآخر؛ فصار "أحب"، ولما كثر استعمال "أحب" خففوه بحذف الهمزة الأولى فصار "حب".

ولاسمِ التفضيل وزن واحد، وهو "أفعل" ومؤنثُهُ "فُعْلى" كأفضل وفَضْلى، وأكبر كُبرى.

وقد حُذفت همزةُ "أفعل" في ثلاث كلماتٍ، وهي "خيرٌ وشرّ وحَبٌّ"، نحو: "خيرُ الناس من ينفعُ الناس"، وكقولك: "شرّ الناس المُفسدُ"، والثلاثةُ أسماءُ تفضيلٍ، وأصلُها: "أَخيرَ وأَشرُّ وأَحبُّ"، حذفوا هَمزاتِها؛ لكثرة الاستعمال ودَوَرَانها على الألسنة، ويجوز إثباتها على الأصل، وذلك قليلٌ في "خيرٍ وشرٍّ"، وكثيرٌ في "حَبّ".

والبيت من شواهد: الارتشاف ٣/ ٢٢٠، ، وتذكرة النحاة ص٤٨، ٦٠٤، وشرح عمدة الحافظ ص٧٧٠.

المبحث الثاني

تعدد وجوه الإعراب وعلاماته:

المطلب الأول

تعدد العلامات الإعرابية:

الأصـــــل في المعرب أن يعرب بـالحركـات، وعلامـات الإعراب أربعـة، فالمرفوع يرفع بالضـمة، والمنصـوب ينصـب بالفتحة، والمجرور يجر بالكسـرة، والمجزوم يجزم بالسكون.

والرفع والنصـب، ويدخلان في الأسماء والأفعال، والجر يختص بالأسماء، والجزم ويختص بالأفعال، ولا يدخل في الأسماء(١).

والفعل المعتل حـالـة الجزم يحـذف منـه حرف العلـة (الألف أو الياء أو الواو)؛ بسبب الجازم، مثل: "لم نخشَ إلا اللهَ" و "لم أقضِ بغير الحق" و "لا تَدعُ إلا اللهَ".

وقد تتعدد العلامات الإعرابية كما في قول الشاعر:

ومَنْ يَتَّقْ فَــإنَّ الله مَعْهُ ورِزْقُ اللهِ مُؤْتابٌ وغادِي(٢)

(١) ينظر: المقدمة الجزولية ص١٥، وشرح شذور الذهب للجوجري ص ١٧٣.

(٢) من الوافر، لم أقف على قائله، والبيت في: التمام في تفسير أشعار هُذيل ص ٤٣، ٩٨. والشاهد فيه: قوله: "ومن يتقْ"؛ حيث سكن القاف، وهي عين الفعل، فكأنه أدخل جزمًا على جزمٍ، وذلك إجراءٌ للمتصل مجرى المنفصل، أو إجراءٌ للوصل مجرى الوقف.

والأصل فيها: (ومن يتقِ), لكنه لما أسكنت القاف، وهي عين الفعل، فكأنه أدخل جزمًا على جزم، وذلك إجراء للوصل مجرى الوقف[١].

المطلب الثاني

تعدد وجوه الإعراب في القضايا النحوية:

قد تتعدد الأوجه أو الأحكام بالنسبة للظاهرة الواحدة، وبخاصة في مجال الإعراب، ومن ذلك ما أورده علماء العربية من أحكام فيما يختص مثلا بإعراب الأسماء الخمسة والمثنى وجمع

المذكر السالم[٢]، وكل ما أوردوه أو حكموا به وارد عن العرب أو هكذا قالوا[٣]، ومن ذلك:

فقد تتعدد وجوه الإعراب، كما إذا كان اسم "لا" النافية للجنس مبنيا ونعت بمفرد يليه، لم يفصل بينه وبينه بفاصل؛ جاز في النعت ثلاثة أوجه[٤]:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركبه مع اسم "لا"، نحو: لا رجل ظريف.

الثاني: النصب؛ مراعاة لمحل اسم "لا"، نحو: لا رجل ظريفا.

والبيت بتمامه من شواهد: الخصائص ٣٠٧/١، و٣٤١/٢، وشرح الشافية للرضي ٩٩/٢، وتمهيد القواعد ٢٩٧/١.

(١) ينظر: الخصائص ص ٥٣١، واللباب في علل البناء والإعراب١١٠/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٩٩/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٩/١، وشرح الكافية الشافية ص١٨٨، وما بعدها، واللمحة في شرح الملحة ص١٩٤.

(٣) ينظر: دراسات في علم اللغة ص ٢٥٧.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٧/٢.

الثالث: الرفع؛ مراعاة لمحل لا واسمها؛ لأنهما في موضع رفع عند سيبويه[١].

وكذا في المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة؛ يجوز جره حملًا على اللفظ، ويجوز نصبه على المحل، فيقال: "ليس زيد بقائمٍ، ولا نائمٍ، ولا نائمًا".

فإن تلا المعطوف سببي، أي: ملابس لضمير المخبر عنه جاز فيه مع الوجهين: الرفع، على أن يكون خبرًا مقدمًا، وما بعده مبتدأ، نحو: "ما زيد قائمًا، ولا نائمًا أبوه"[٢]. فلو كان المعطوف عليه منصوبًا لجاز في المعطوف عليه ما جاز في المعطوف على المجرور. أما غير الجر فظاهر. وأما الجر فعلى تقدير وجود الباء، ومنه قول زهير:

بَدا لي أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جَائيًا[٣]

يروى بجر "سابق" ونصبه. وأمثاله كثيرة.

ولو كان بعد ما يلي العاطف مخبر عنه أجنبي جاز جعله مبتدأ مقدم الخبر[٤]. وكما في مثل: "ويح " و " ويل " للترحم والاستقباح، و " ويس " للاستصغار، فتارة تكون نصباً؛ إذ كانت في حكم المطلوب بالدعاء.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٧/٢.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٤٧/١.
(٣) سبق تخريجه ص من هذا البحث.
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٦٦، و٤/ ٢٨٦، والمقاصد النحوية ٩٩٨/٢، ٣/ ١٢٨٠، والمقاصد الشافية ٣٦٩/٢، ٣٧٠.

ويجوز فيها الرفع إذا كان المتكلم بها يريد أن يجعل لنفســـه حظاً في هذه المعاني ، فيشوب الدعاء بخبر عن نفسك، فترفع كما ترفع: "سلام عليك " إذا أردت التسليم والتحية، فيكون التقدير:

"ويح مني لك "، و"استقباح مني له"(١).

وعلى هذا " مرحبا بك " فإنه يجوز فيه الرفع والنصب كذلك، لأنك مرحب إذا رفعت، وإذا نصبت فإما سائل الرحب وأما مبشر للضيف بأن قد صادفت الرحب(٢).

ومن ذلك أيضا ما جاء في حديث رسول الله ﷺ: "أَن رَسُول الله ﷺ أشرك بَين الْمُسلمين الْبَقَرَة عَن سَبْعَة " فيجوز فِيه الرّفْع على معنى فَقَالَ: " الْبَقَرَة عَن سَبْعَة(٣) " وَالنّصب على تَقْدِير: جعل الْبَقَرَة عَن سَبْعَة(٤).

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٨٤٨، والتذييل والتكميل ٧/ ١٣٥، ١٦٤، ١٩١.
(٢) ينظر: نتائج الفكر ص٣١٨، ٣١٩.
(٣) أخرجه: الإمام مسلم ، في صحيحه ٩٥٦/٢، باب الاشتراك في الهدي وإجزاء البقرة، من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «كُنَّا نَتَمَتَّعُ مَعَ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِالْعُمْرَةِ، فَنَذْبَحُ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ نَشْتَرِكُ فِيهَا».
(٤) ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ص٧٩.

المطلب الثالث

تعدد الأوجه الإعرابية في كتب التفسير وإعراب القرآن الكريم:

قد ورد كثيرا تعدد الأوجه الإعرابية في كتب التفسير وإعراب القرآن الكريم، ولعل مرجع ذلك ما ذكره الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله– في قوله: "الناظر في كتب إعراب القرآن وكتب التفسير يلحظ كثرة اختلاف النحويين في إعراب القرآن. ومرجع هذا – فيما أظن – إلى أمرين:

١– أسلوب القرآن معجز، لا يستطيع أحد أن يحيط بكل مراميه ومقاصده؛ فاحتمل كثيرًا من المعاني، وكثيرًا من الوجوه.

٢– يحتفظ النحويون لأنفسهم بحرية الرأي وانطلاق الفكر، فلا يعرفون الْحَجْر على الآراء، ولا تقديس رأي الفرد مهما علت منزلته"(١).

وساق بعد ذلك ما ذكره ابن جني في "الخصائص" وما ذكره أبو حيان في البحر، قال ابن جني: "باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة:

اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على النصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة (٢)"، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة.

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ١٣، ١٤، وينظر: ٨/ ٣٣، ٧٩ من الكتاب نفسه.

(٢) أخرجه: ابن ماجة في سننه ٢/ ١٣٠٣، باب السواد الأعظم، " ... قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، يَقُولُ: «إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ اخْتِلَافًا فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ».

فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"[١].

ويقول أبو حيان في البحر المحيط" "وَلَسْنَا مُتَعَبَّدِينَ بِقَوْلِ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَهُمْ، فَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْبَصْرِيِّينَ لَمْ يَنْقُلْهُ الْكُوفِيُّونَ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ اسْتِبْحَارٌ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ[٢]".

وسيبويه إمام البصريين غير منازع ولا مدافع تعرض كتابه – وقد أُطلق عليه (قرآن النحو) لنقد من نحاة البصرة: الأخفش، المازني، المبرد، وما أكثر ما استعمل المبرد الأسلوب اللاذع في نقد سيبويه[٣]، حتى ابن القيم وهو ليس معدودًا في النحاة – يقول:

---

(١) الخصائص ص ١٩٠، ١٩١.

(٢) البحر المحيط ٣/ ٥٠٠، وينظر فيه أيضا ٥/ ١٥.

(٣) فالمازني يقول في تمجيده لكتاب سيبويه: "من أراد أن يعمل كتابًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي" والسيرافي يقول عن سيبويه: "وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده". وكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه: "هل ركبت البحر" تعظيمًا واستصعابًا له، وقد ألف المبرد كتابًا خصصه للهجوم على سيبويه والاعتراض عليه. وبرغم أن الكتاب لم يصلنا نصه، فقد وصلتنا اقتباسات كثيرة منه في كتب متأخرة تكفي لتكوين فكرة عنه.
وقد كان مثار دهشة وعجب أن يأتي أقصى هجوم على سيبويه من المبرد رأس المدرسة البصرية في عهده، وأن يتعرض المبرد لسيبويه بالنقد والتخطئة، وأن يتعقب زلاته ويؤلف فيها كتابًا كاملًا، ومن أجل هذا حاول بعضهم أن يبرئ المبرد من تهمة التعرض لسيبويه، وادعوا بطلان نسبة هذا الكتاب إليه. ومنهم من ادعى أن ما اعترض به المبرد على سيبويه حدث أيام الشباب، وأنه عاد فرجع عنه. ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم

" ... ولا ريب أن أبا بشر –رحمة الله– ضرب في هذا العلم بالقدح المعلى، وأحرز من قصبات سبقه، واستولى من أمده على ما لم يستول عليه غيره، فهو المصلى في هذا المضمار، ولكن لا يوجب ذلك أن يعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب، وإن لا حق إلا ما قاله، وكم لسيبويه من نص قد خالفه جمهور أصحابه فيه والمبرزون منهم!، ... ،فسيبويه – رحمة الله – ممن يؤخذ من قوله ويترك، وأما أن نعتقد صحة قوله في كل شيء فكلا، ...." [(١)].

وقد يترتب على تعدد الوجوه الإعرابية في كتب التفاسير وعلوم القرآن تعدد الوجوه الدلالية؛ فيختلف فهم الآية القرآنية الواحدة، ويترتب على ذلك أيضًا اختلاف الأحكام الفقهية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[(٢)]؛ فالباء في قوله: "وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ":

قيل: زائدة، والمعنى: امسحوا رؤوسكم، وذلك يقتضي تعميم المسح لجميع الرأس. وقيل: هي للتبعيض[(٣)]، وذلك يقتضي أنه يجزئ مسح بعضه.

٥٥/٩، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٤٠، والبحث اللغوي عند العرب ص ١٢٤، ١٢٥.

(١) بدائع الفوائد ٣/ ٢٨.

(٢) من الآية ٦ من سورة "المائدة".

(٣) ينظر: أحكام القرآن للشافعي جمع البيهقي ١/ ٤٤. ونصه: "وَفِي قَوْله تَعَالَى: (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ) قَالَ: « ... وَكَانَ مَعْقُولًا فِي الْآيَةِ أَنَّ مَنْ مَسَحَ مِنْ رَأْسِهِ شَيْئًا فَقَدْ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَلَمْ تَحْتَمِلْ الْآيَةُ إلَّا هَذَا– وَهُوَ أَظْهَرُ مَعَانِيهَا– أَوْ مَسَحَ الرَّأْسَ كُلَّهُ، قَالَ: فَدَلَّتْ السُّنَّةُ عَلَى أَنْ لَيْسَ عَلَى الْمَرْءِ مَسْحُ رَأْسِهِ كُلِّهِ. وَإِذَا دَلَّتْ السُّنَّةُ عَلَى ذَلِكَ ....".
أَنَّ مَنْ مَسَحَ شَيْئًا مِنْ رَأْسِهِ أَجْزَأَهُ» .

واستدل القائلون بالتبعيض بقوله تعالى في التيمم: ﴿ فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ ﴾[1] "، ولا يجزئ مسح بعض الوجه اتفاقا.

وقيل: إنها للإلصاق، أي: ألصقوا أيديكم بروسكم[2]. وقرئ " وأرجلكم"، بالنصب عطفا على الأول "فاغسلوا"، أي: واغسلوا أرجلكم، وقرئ بالجر، أي: ألصقوا المسح بهذه المواضع. وهذه الآية يستدل بها أهل العراق على أنّ استيعاب الرأس بالمسح ليس بواجب، خلافا لقول مالك[3]. وذهب الأخفش وأبو عبيدة إلى أنّ الخفض على الجوار، والمعنى للغسل.

وذكر الأخفش أنه مثل قولهم: «هذا جحرُ ضبٍ خربٍ»[4].

---

(١) من الآية ٤٣ من سورة "النساء".

(٢) ينظر: نيل المرام من تفسير آيات الأحكام ص ٢٥٢. ...." وقد ورد في السنة المطهرة ما يفيد أنه يكفي مسح بعض الرأس، كما أوضح الشوكاني ذلك في مؤلفاته ، فكان هذا دليلا على المطلوب غير محتمل كاحتمال الآية، على فرض أنها محتملة، ولا شك أن من أمر غيره أن يمسح " المرجع السابق والصفحة.

(٣) ينظر: جامع البيان ١٠/ ٥٥، والكشاف ١/ ٦١٠، والبحر المحيط ٤/ ١٢، والموسوعة القرآنية خصائص السور /٢٥١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ص ٢٥٩. قال سيبويه: "وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: " هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم. وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه. وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرةٌ كالضبّ، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ. ألا ترى أنّك تقول: هذا حَبُّ رُمّانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمّاني، فأَضفتَ الرمّانَ إليك، وليس لك الرمّانُ إنَّما لك الحَبُّ". الكتاب ١/٤٣٦.

المبحث الثالث

تعدد العوامل والوظائف النحوية.

المطلب الأول

تعدد العوامل:

قد تتعدد العوامل لمعمول واحد أو لأكثر، وهذا ما يسمى في النحو العربي: (باب التنازع)، أو (باب الإعمال)، وضابطه: "أَن يتَقَدَّم عاملان أَو أَكثر ويتأخر مَعْمُول أَو أَكثر وَيكون كل من الْمُتَقَدّم طَالبا لذلك الْمُتَأَخر"(١).

ومِثَال تنَازع العاملين مَعْمُولا وَاحِدًا: قَوْله تَعَالَى: ﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾(٢)، وَذَلِكَ لِأَن "آتوني" فعل وفاعل ومفعول يحْتَاج إِلَى مفعول ثَان، و"أفرغ" فعل وفاعل يحْتَاج إِلَى مفعول، وَتَأَخر عَنْهُمَا "قطرا"، وكل مِنْهُمَا طَالب لَهُ من حيث المعنى والإعراب.

وتنَازع العاملين أَكثر من مَعْمُول واحد كقولك: ضرب وَأكْرم زيد عمرا. وَتنَازع أَكثر من عاملين مَعْمُولا وَاحِدًا كَمَا في قولك: صليت وباركت وترحمت على إِبْرَاهِيم، فقولك: على إِبْرَاهِيم مَطْلُوب لكل وَاحِد من هَذِه العوامل الثَّلَاثَة.

---

(١) شرح قطر الندى ص ١٥٨ وينظر: أوضح المسالك ١٦٧/٢، وشرح الأشموني ٤٥٣/١،
(٢) – من الآية ٩٦ من سورة "الكهف".

وَتنَازع أَكثر من عاملين أَكثر من مَعْمُول مثل قَوْله عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام: "تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صَلَاة ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ[1]"، فـ "دبر" مَنْصُوب على الظَّرْفِيَّة، وَثَلَاث وَثَلَاثِينَ مَنْصُوب على أَنه مفعول مُطلق، وَقد تنازعهما كل من العوامل الثَّلَاثَة السَّابِقَة عَلَيْهِمَا.

ولَا خَلافَ فِي جَوَاز إِعْمَال أَي العاملين أَو العوامل[2]، لكن أيهم أحق بالعمل مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين[3].

فالبصريون يرون أن إعمال الثاني أرجح؛ لقربه، والكوفيون يرون أن إعمال الأول أرجح؛ لسبقه[4]. قال ابن هشام: "ما جاء من التنازع في آي القرآن الكريم، وفي الحديث الشريف، جارٍ على إعمال العامل الأقرب إلى المعمول، فقوله تعالى:﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾[5] العامل في "كتابيه" هو اقرؤوا؛ إذ لو كان العامل هو "هاؤم" لكان يقال: هاؤم اقرؤوه كتابيه. ومثله قوله تعالى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[6] . وهذا يرجح رأي البصريين الذين يعملون الأخير؛ لقربه" [7].

والعاملان أو العوامل فِي بَاب التَّنَازُع لَا بُد من ارتباطهما، إِمَّا بعاطف كَمَا فِي قولك: قاما وَقعد أَخَوَاك، أَو عمل أَولهمَا فِي ثَانِيهمَا نَحْو: ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ

(١) أخرجه: البخاري في: صحيحه ١٦٨/١، باب الذكر بعد الصلاة.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٣٥/١،
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٣/١.
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢١٧/١، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٤٧٥، وهمع الهوامع ١١٨/٣.
(٥) من الآية من سورة " ١٩ من سورة "الحاقة" .
(٦) من الآية ٩٦ من سورة "الكهف".
(٧) أوضح المسالك ١٧٤/٢.

سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴾[1]، ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴾[2]، أَو كَون ثَانِيهمَا جَوَابا للْأولِ إِمَّا جوابية الشَّرْط نَحْو: ﴿ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾[3] وَنَحْو: ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[4] أَو جوابية السُّؤَال نَحْو: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾[5] أَو نَحْو ذَلِك من أوجه الارتباط، وَلَا يجوز قَامَ قعد زيد، وَلذَلِك بَطل قَول الْكُوفِيّين إِن من التَّنَازُع قَول امْرِئ الْقَيْس:

فلو أنّ ما أَسْعَى لأدْنى معيشةٍ كَفَانِي – ولم أطلبْ – قليلٌ من المَالِ[6]

أما قول الشاعر:

فَأَيْنَ إلى أَيْنَ النجاءُ بِبَغْلَتِي أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ احْبِسِ احْبِسِ[7]

---

(١) الآية ٤ من سورة "الجن".

(٢) الآية ٧ من سورة "الجن".

(٣) من الآية ٥ من سورة "المنافقون".

(٤) من الآية ٩٦ من سورة "الكهف".

(٥) من الآية ١٧٦ من سورة "النساء".

(٦) من الطويل، لامرئ القيس، ديوانه ص ١٣٩.

والشاهد قوله: «كفاني ... أطلب – قليل»؛ حيث إن الفعلين تنازعا على «قليل»، وأعمل الأول مع إمكان إعمال الثاني، وهذا ليس من باب التنازع؛ لأن الواو عاطفة، وذهب أبو علي إلى أنه يجوز أن يكون من باب التنازع على جعل الواو للحال، ويكون التقدير: لو كان سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال حال كوني غير طالب له.

والبيت من شواهد: الكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٧٦/٤، وارتشاف الضرب ص ٥٥٣، ٤٩٩.

(٧) من الطويل، ولم أقف على قائله.

والبيت من شواهد: شرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٣٣ ، والهمع ٢/ ١٠٩.

فليس من التنازع ؛ لأن "أتاك" الثانية لم يؤت بها إلا للتوكيد, فلم تطلب معمولًا[١].

وقد يقع التنازع في المتعدي إلى اثنين وإلى ثلاثة خلافا لبعض النحويين؛ لسماعه في المتعدي إلى اثنين، وقياسه في المتعدي إلى ثلاثة [٢].

ولا يقع التنازع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامد وغيره، وعن المبرد إجازته في فعلي التعجب، نحو: "ما أحسن وأجمل زيدا"، و: "أحسن به وأجمل بعمرو"، ولا في معمول متقدم، نحو: "أيهم ضربت وأكرمت"، أو: "شتمته" خلافا لبعضهم، ولا في معمول متوسط، نحو: "ضربت زيدا وأكرمت" خلافا للفارسي[٣]، ولا في نحو:

فهيهات هيهات العقيق ومن به ... وهيهات خل بالعقيق نواصله [٤].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ص ٦٠٠.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٦٣٤.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١٧٠/٢،

(٤) من الطويل، لجرير، ديوانه: ص ٩٦٥ بلفظ: "أيهات" بدلا من "هيهات".

وشاهده هنا: قوله: "هيهات هيهات العقيق" : استشهد به على عدم وجود التنازع بين "هيهات" الأولى والثانية؛ لأن "هيهات" الثانية توكيد لاسم الفعل الأول؛ والأول: هو العامل، وجيء بالثاني؛ لتقوية الأول وتوكيده، حيث أكد به البعد، فالمعمول ليس مطلوبا لهما معا، وإنما هو مطلوب في المعنى للأول فقط.

واستشهد به النحاة أيضًا: على أن «هيهات» اسم فعل ماض يظهر معها الفاعل وهو «العقيق» و «خل».

البيت في الخصائص ٣/ ٤٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٤.

المطلب الثاني

تعدد الوظائف النحوية:

تتعدد الوظائف النحوية كثيرًا فالواو مثلا حرف يكون عاملاً، وغير عامل. فالعامل قسمان: جار وناصب، فالجار: واو القسم، وواو رب. والناصب: واو مع، تنصب المفعول معه، عند قوم. والواو، التي ينتصب الفعل المضارع بعدها [١].

و(لا) حرف، يكون عاملاً وغير عامل، وأصول أقسامه ثلاثة: لا النافية، ولا الناهية، ولا الزائدة.

فأما لا النافية فلها ثلاثة أقسام: الأول: العاملة عمل إن. وهي لا النافية للجنس. ولا تعمل إلا في نكرة ... [٢].

و(اللام) حرف كثير المعاني والأقسام. تأتي عاملة، وغير عاملة. فالعاملة قسمان: جارة وجازمة. وزاد الكوفيون ثالثاً، وهي الناصبة للفعل. وغير العاملة خمسة أقسام: لام ابتداء، ولام فارقة، ولام الجواب، ولام موطئة، ولام التعريف، عند من جعل حرف التعريف أحادياً. فهذه ثمانية أقسام ... [٣].

(١) ينظر: المفصل ص ٨٣، والجنى الداني ص ١٥٣، وما بعدها.
(٢) ينظر: الجنى الداني ص ٢٩٠، وما بعدها.
(٣) ينظر: الجنى الداني ص ٩٥، وما بعدها.

المبحث الرابع
التعدد في المرفوعات
المطلب الأول
تعدد المبتدأ والخبر:

أولا: تعدد المبتدأ:

المبتدأ نوعان، **أحدهما:** أن يكون متعددًا حقيقة، وذلك بأن يكون مثنى أو مجموعًا مُخْبَرًا عن أجزائه، فيجب في خبره أمران: التعدد والعَطْفُ بالواو _كما سيأتي بعد قليل_، نحو: أخواك فقيهٌ وكاتبٌ.، والمتسابقون مصري ومغربي وأردني[1]، وقول الشاعر:

يداك يدٌ خَيْرُها يُرْتَجَى وأُخرى لأعدائِها غائِظَهْ[2]

(١) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٢١٢، وتمهيد القواعد ١٠٣٦/٢.
قال صاحب تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٢١٢ ، "وهذا ليس تعددًا في الحقيقة، بل الكلام في قوة مبتدأين لكل منهما خبر".

(٢) من المتقارب؛ أنشده الخليل، ونسبه بعضهم لطرفة بن العبد، وليس في ديوانه.
المعنى: يمدح رجلا بالكرم والجود؛ ذاكرا أن إحدى يديه يرتجى منها الخبر والبر، ويصفه بالشجاعة؛ فيذكر أن يده الأخرى غيظ للأعداء؛ لأنها قوية عليهم.
وجه الاستشهاد به: الدلالة على تعدد الخبر لمبتدأ واحد؛ لأنه يعتقد أن "يداك" الواقع مبتدأ، هو واحد في اللفظ، وإن كان في المعنى متعدد، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان.
والبيت من شواهد: أوضح المسالك ٢٢٤/١، وشرح الأشموني ١/ ٢١٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٣١.

فالشاعر يمدح رجلا بالكرم والجود، ذاكرا أن إحدى يديه يرتجى منها الخير والبر، ويصفه بالشجاعة، فيذكر أن يده الأخرى غيظ للأعداء؛ لأنها قوية عليهم.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿ ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞ ... ﴾[1].

وثانيهما: أن يكون متعددا حكما: نحو: جسم الإنسان رأس وجذع وأطراف، والبيت غرفة للنوم وغرفة للأكل وصالة، وحديقة.... إلخ.. [2].

ثانيا: تعدّد الخبر:

قد يتعدد الخبر[3]، فالخبر صفة في المعنى، وكما أن الإنسان أو الشيء قد يوصف بأكثر من صفة، فإنه يمكن أيضًا أن يخبر عنه بأكثر من خبر، فيكون المبتدأ واحدًا والخبر متعددا[4]، – قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٦ ﴾[5]، ومن ذلك قول الشاعر:

وفي هذه الحالة فإنه يُنظر إليه من وجهين:

الوجه الأول:

إذا تعدد الخبر وكان من الصفات جاز عطف بعضها على بعض، كما تعطف الصفات إذا تكررت، كقولك: زيد عالم وعاقل، كما تقول: مررت برجل

(١) من الآية ٢٠ من سورة "الحديد".
(٢) ينظر: حاشية ضياء السالك ٢٢٣/١.
(٣) ينظر: الكافية في النحو ص ١٦، وأمالي ابن الحاجب ٨٣٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٩/١ وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٢، ٣٧٣، وأوضح المسالك ٢٢٣/١.
(٤) ينظر: النحو الوافي ٥٢٨/١، والنحو المصفى ص ٢١٨.
(٥) الآيات ١٤، ١٥، ١٦ من سورة "البروج".

عالم وعاقل، كأنك قلت: ذو علم وعقل، وقد علل ابن الحاجب لذلك بقوله: "فلما كان الأمر المقصود هو المعنى الواو تشعر بالتعدد؛ جاز الإتيان بها لتعدد المعنى. ولما كانت الذات واحدة جاز حذف الواو لاتحاد الذات، كما جاء الأمران في الصفات"(١).

وإلم يكن الخبر من قبيل الصفات فالظاهر أنه إذا تعدد لا تكون فيه الواو، مثل قولك: زيد أخوك أبو عمرو، فلو قلت: زيد أخوك وأبو عمرو، لم يكن مستقيما؛ لأنه لا متعدد تكون الواو جاءت باعتباره. ولذلك لا يفهم عند ذلك إلا العطف على المبتدأ، وتقدير خبر الثاني كالأول، فلا يفهم من قولك: زيد أخوك وأبو عمرو، إلا: زيد أخوك وأبو عمرو أخوك، وكذلك ما أشبهه(٢).

الوجه الثاني:

أنَّ الخبر حكم على المبتدأ، وقد يحكم على الشيء الواحد بأكثر من حكم، وهناك صور لتعدد الخبر:

الصورة الأولى: إذا كان المبتدأ واحدًا، وتعدد الخبر لفظًا ومعنىً، بأن كان كل واحد مخالفًا للآخر، في لفظه ومعناه، ويصح الاقتصار عليه في الخبرية، جاز عطف الثاني، وما بعده على الأول بواو العطف أو بغيرها، نحو: المعري شاعر وحكيم ولغوي، ويسمى كل واحد معطوفًا، وإن كان خبرًا في المعنى، كما يجوز حذف الواو، ويسمى كل واحد خبرًا، نحو: المعري شاعر حكيم لغوي»

(١) أمالي ابن الحاجب ٨٣٩/٢.
(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٨٣٩/٢.

الصورة الثانية: إذا كان المبتدأ واحدًا وتعدد الخبر في اللفظ فقط، بأن كانت الألفاظ المتعددة مشتركة في تأدية المعنى الواحد المقصود والمراد، ولا يصح الإخبار بالبعض عن المبتدأ، نحو: هذا الرجل طويل قصير، تريد أنه متوسط، فلا يجوز العطف في هذه الحالة؛ لأن الخبرين في معنى خبر واحد من جهة المعنى، والعطف يقتضي المغايرة في الغالب؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه، ويعرب كل منهما خبرًا، ولا يصح أن يفصل بينهما بأجنبي، ولا أن يتأخر المبتدأ، أو يتوسط.

الصورة الثالثة: وإذا كان المبتدأ متعددًا حقيقة، بأن كان مثنى أو مجموعًا، وتعدد الخبر لفظًا ومعنى، نحو: المحمدان: مهندس وطبيب، وجب عطف الخبر الثاني، وما بعده على الأول بوساطة حرف العطف، ويسمى كل واحد معطوفًا، وإن كان خبرًا في المعنى.

وكما يكون التعدد في الخبر المفرد، يكون أيضًا في الخبر الجملة، تقول: محمد شاعر، يتصدق كثيرًا، والطائر يغرد، يتنقل بين الأشجار، وزعم بعض النحويين أن الخبر لا يتعدد إلا إذا كان من جنس واحد، إفرادًا، أو جملة[1].

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٥٧/١، والتصريح بمضمون التوضيح ١٨٣/١:١٨٢، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٢١/١: ٢٢٢.

المطلب الثاني

تعدد خبر (كان):

قد يتعدد خبر (كان) الناقصة، كما في قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله....." [1] ، فـ(كان) لم تكتفِ بخبر واحد " قوامين بالقسط" بل تعدد الخبر، وجيء بخبر ثان "شهداء لله"؛ لينتقل المعنى من العام إلى الخاص، فتقدم القوامين بالقسط أعم والشهادة أخص[2].

كما أن الخبر الأول يعد شرطًا من شروط تحقق الخبر الثاني، فالعدل شرطًا أساسًا من شروط قبول الشهادة[3].

(١) من الآية ١٣٥ من سورة "النساء".
(٢) ينظر: البحر المحيط ٩٤/٤.
(٣) ينظر: روح المعاني ١٦١/٣، والمعنى الوظيفي ص ٧٥.

المبحث الخامس
التعدد في المنصوبات.

المطلب الأول
تعدد المفاعيل

ينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة اقسام. متعدٍ إلى مفعول به واحد، ومتعدٍ إلى مفعولين، ومتعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل. فالمتعدي إلى مفعولٍ به واحدٍ كثيرٌ، وذلك مثل: (كتب، وضرب، وأخذ، وغفر). والمتعدي إلى مفعولين على قسمين: قسمٍ ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، وقسم ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبرٌ.

فالأول: مثل: (أَعطى، وسأل، ومنح، ومنع، وكسا، وأَلبس، وعلَّم)، تقول: "أَعطيتك كتابًا، منحت المجتهد جائزةً، منعت الكسلان التنزُّه، كسوت الفقير ثوبًا، أَلبست المجتهدة وسامًا، علّمت سعيدًا الأدب"(١).

والثاني(٢): على قسمين: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

---

(١) ينظر: جامع الدروس العربية ص ٣٥، ٣٦.

(٢) وفي سبب تعدي هذه الأفعال إلى مفعولين قيل: لأنَّها لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل، وكل واحد من المبتدأ والخبر، لا بد له من الآخر، وجب أن تتعدى إليهما. ينظر: أسرار العربية ص١٢٩.

القسم الأول: أفعال القلوب، وأفعال القلوب المتعدية إلى مفعولين هي: (رأى، وعلم، ودرى، ووَجدَ، وألفى، وتعلَمْ، وظنَّ، وخالَ، وحسبَ، وجعل، وحَجا، وعدَّ، وزَعمَ، وهَبْ) (١).

ولا يجوزُ في هذه الأفعال أن يُحذَفَ مفْعولاها أو أحدُهما بغير دليل . ويجوز سُقوطهما، أو سقوطُ أحدهما، إذا دل عليهم دليل(٢).

فسقوطهما معاً لدليل، كأنْ يُقالَ: "هل ظننتَ خالدًا مُسافرًا؟ " فتقولُ: "ظننتُ"، أي: "ظننتُهُ مُسافرًا"، قال تعالى: "أينَ شُركائيَ الذين كنتم تزعمونَ(٣)"، أي: "كنتم تزعمونهم شركائي". وسُقوطُ أحدهما لدليلٍ، كأن تقول لمن سألك: "هل تظُنُّ أحدًا مسافرًا؟ "، فتقولُ: "أظُنُّ خالدًا"، أي: "أظُنُّ خالدًا مسافِرًا "، ومنه قولُ عنترةَ:

وَلَقَدْ نَزَلتِ، فَلا تَظُني غَيْرَهُ مِنّي بِمَنْزِلةِ المُحَبِّ المُكْرَم(٤)

(١) ينظر: علل النحو ص ٤٤٨، والمفصل ص ٣٤٥، واللمحة في شرح الملحة ٣٣٣/١.
وسميت هذه الأفعال "أفعال القلوب"؛ لأنها إدراك بالحس الباطن، فمعانيها قائمة بالقلب.
وليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين. بل منه ما ينصب مفعولا واحداً ك(عرف، وفهم).
ومنه ما هو لازم ك(حزن، وجبن). ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٣٣٨/١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٥/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري ٦٦٩/٢.،

(٣) من الآية ٦٢ من سورة "القصص".

(٤) من الكامل، ديوانه ص ٩٧ .

الشاهد: في قوله: "فلا تظني غيره" حيث حذف المفعول الثاني اختصارًا، والتقدير: فلا تظني غيره واقعًا .

والبيت من شواهد: الخصائص ١١٦/٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٥٥، وشرح المكودي على الألفية١٥٢.

ومما جاء فيه حذفُ المفعولين لدليل قولُهم: "مَنْ يسمع يَخَلْ"[١]، أي: منه خيلة[٢].

فإن لم يدُلَّ على الحذف دليلٌ لم يجُز، لا فيهما ولا في أحدهما، وهذا هو الصحيحُ من مذاهب النّحويين[٣].

وأفعالُ القلوب نوعان: نوعٌ يفيدُ اليقينَ (وهو الاعتقاد الجازم)، ونوعٌ يفيدُ الظنَّ (وهو رُجحانُ وقوع الأمر)[٤]. أولًا: أفعال اليقين التي تنصبُ مفعولين، ستةٌ:

الأولُ: "رأى" – بمعنى "علم واعتقد" – كقول الشاعر:

رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ مُحاولةً، وأكثرَهمْ جنودا[٥]

(١) مثل، يضرب في ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب، ومعناه: مَن يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه. ينظر: الأمثال لابن سلام ص ٢٩٠.
والمثل من شواهد: المفصل ص ٣٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٣، وتمهيد القواعد ١٤٥٥/٣.

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٧٨/١.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية ص٣٧.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥٥٥/١،

(٥) من الوافر، لخداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن.
الشاهد فيه: قوله " رأيت الله أكبر...إلخ " فإن رأى فيه دالة على اليقين، وقد نصبت مفعولين، أحدهما لفظ الجلالة، والثاني قوله " أكبر " على ما بيناه في الاعراب.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُبَارَكًا شديدًا بأحناءِ الخلافةِ كَاهِلُه [1]

فالرؤية رؤية العلم، وليس من رؤية العين؛ فرؤية العين شرطها أن يكون الثاني متضمناً وصفاً مرئياً، كقولك: رأيت زيداً أسود أو أبيض أو متحركًا، وههنا ليس متضمناً ذلك، فوجب أن يكون بمعنى العلم، و(شديدًا) مفعول بعد مفعول على أنهما من باب واحد لا على اختلافهما. ولذلك لا يقال في مثله: مفعول ثالث، لأن شرط تعدد المفاعيل اختلاف تعلق الفعل بهما، فإذا قلت: أعطيت زيدًا درهما، فتعلق الإعطاء بزيد يخالف تعلقه إلى درهم. وإذا قلت: علمت زيدًا عالمًا.

عاقلاً: فتعلق العلم بعالم وعاقل من جهة واحدة، وإنما صح ذلك في "علمت"؛ لأنها داخلة، على المبتدأ والخبر [2].

والبيت من شواهد: المقتضب ٩٧/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٨١/٢، والمقاصد النحوية ٨٢٢/٢.

(١) وكونه حالاً ضعيف؛ لأن المقصود الإخبار عن هذا الممدوح بأن هذه صفته مطلقاً، فإذا جعلته حالاً، أعني: شديدًا؛ لزم تقييد الحال، والتقييد مفسد للمعنى؛ لأن التقدير على هذا: علمت الوليد مباركًا في حال كونه شديدًا، وليس مراده إلا إطلاق الخبر بأن هذه صفته مطلقًا.

ينظر: أمالي ابن الحاجب ٣٢٣/١، والمقاصد النحوية ٢٤٨/١.

البيت من الطويل، لابن ميادة، شعره ص ١٩٢.

والبيت من شواهد: المفصل ص ٣٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٤٣، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٢.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٣٢٣/١.

ولما كان الخبر يصح أن يكون متعددًا صح أن يكون المفعول الثاني متعددًا؛ لأنه الذي كان خبرًا، ولما كان ذلك في الخبر يجوز بالواو وحذفها جاز في هذا أن يكون بالواو وحذفها؛ لأن باب العلم إنما يدخل على الجمل الاسمية فلا يغيرها عن معناها(١).

ولا فرقَ أن يكون اليقينُ بحسب الواقع، أو بحسب الاعتقاد الجازم، وإن خالفَ الواقع؛ لأنه يقينٌ بالنسبة إلى المعتَقد. وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾(٢)"، أي: إنهم يعتقدون أن البعثَ مُمتنعٌ، ونعلمُه واقعا. وإنما فُسّرَ البُعدُ بالامتناع؛ لأن العرب تستعملُ البعدَ في الانتفاء، والقُرب في الحُصول.

ومثل "رأى" اليقينيَّة (التي تفيد اليقينَ) "رأى" الحُلميَّةُ، التي مصدرُها "الرّؤْيا" المناميَّةُ، فهي تنصب مفعولين؛ لأنها مثلها من حيثُ الادراكُ بالحِسّ الباطن؛ قال تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾(٣)، فالمفعولُ الأَولُ ياء المتكلم، والمفعول الثاني جملةُ "أعصرُ خمراً".

فان كانت "رأى" بصرية، أي: بمعنى: "أبصر ورأى بعينه"، فهي تتعدى إلى مفعول واحد. وان كانت بمعنى: "أصابة الرئة" مثل: "ضربه فرآه"، أي: أصاب رئته، تعدّتْ الى مفعول واحد أيضا. (٤).

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٣٢٣/١.
(٢) الآيتان ٦، ٧ من سورة "المعارج".
(٣) من الآية ٣٦ من سورة "يوسف".
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٠٥/٦.

والثاني "عَلَم" – بمعنى "اعتقدَ"[١]، – كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾[٢].

القسم الثاني: أفعال التحويل

إما تكونُ بمعنى: "صيَّرَ"، هي سبعةٌ: (صيَّر، ورَدَّ، وترَك، وتَخِذ، واتخذ، وجعل، ووهب)، وهي تنصبُ مفعولين، أصلُهما مُبتدأ وخبرٌ[٣].

(وهذه الافعال لا تنصب المفعولين الا اذا كانت بمعنى "صير" الدالة على التحويل أما إذا كانت (رد) بمعنى: (رجع) – كرددته، أي: رجعته – و(ترك): بمعنى (خلى) – كـ "تركت الجهل"، أي: خليته، و(جعل") بمعنى: (خلق)؛ كانت متعدية إلى مفعول واحد، وإن كانت (هب) بمعنى: أعطى لم تكن من هذا الباب، وإن نصبت المفعولين، مثل: (وهبتك فرساً). والفصيح أن يقال: (وهبت لك فرساً)[٤].

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب ص٤٦٣.

(٢) من الآية ١٠ من سورة "الممتحنة".

(٣) فالأولُ: مثل: "صيّرْتُ العنب زبيبًا".

والثاني: كقوله تعالى: "وَدّ كثيرٌ من أهل الكتاب لوْ يرُدُّونكم من بعد إيمانِكم كُفَّاراً " (من الآية ١٠٩ من سورة "البقرة") ،

والثالثُ: كقوله عزَّ وجل: {وتركنا بعضهم يومئذٍ يموجُ في بعضٍ"(من الآية ٩٩ من سورة "الكهف".

والرابعُ "تَخِذتُكَ صديقاً".

والخامسُ: كقوله تعالى: {واتخذ اللهُ ابراهيمَ خليلا} (من الآية ١٢٥ من سورة "النساء").

والسادسُ: كقوله تعالى: {قدِمْنا إلى ما عَمِلوا من عمل، فجعلناهُ هباءً منثوراً} (من الآية ٢٣ من سورة "الفرقان" .

والسابع: مثل: وهبَني اللهُ فداء المُخلصين".

(٤) ينظر: جامع الدروس العربية ص٤٤.

والمتعدي الى ثلاثة مفاعيل: هو (أرى، وأعلمَ، وأنبأ ونَبَّأ، وأخبرَ، وخبَّر، وحدثَ). ومُضارعها (يرِي، ويُعلِمُ، ويُنبِيءُ، ويُنبِّيءُ، ويُخبر، ويُخبِّرُ، ويحدِّث)، تقول: (أريتُ سعيداً الأمرَ واضحًا، وأعلمتُهُ إياهُ صحيحًا، وأنبأتُ خليلاً الخبرَ واقعًا، ونَبَّأته إيَّاهُ، أو أخبرتهُ إياهُ، أو أخبرته إياهُ أو حدَّثتهُ إياهُ حقا")[1].

أما إذا اجتمعت المفاعيل الخمسة فالأولى أن يتقدم المفعول المطلق، ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني، ثم المكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول معه، تقول: ضربت ضربا زيدا بسوط نهارا هنا تأديبا وطلوع الشمس[2].

المطلب الثاني

تعدد الظروف:

يجوز تعدد الظروف المنصوبة على الظرفية لعامل واحد بغير إتباع، بشرط اختلافها في جنسها: "أي: اختلافها زمانا ومكانا"، مثل: "انتظرتك يوم الخميس أمام البيت"، و"استرح هنا ساعة، وأقم عندنا يومًا"، أما إذا اتفقت في جنسها فلا تتعدد إلا في صورتين، إحداهما: الإتباع، فيجعل الظرف الثاني بدلا من الأول، نحو: أقابلك يوم الجمعة ظهرًا، فكلمة "ظهرًا" بدل بعض من كلمة: "يوم".

(١) ينظر: المرجع السابق ص٤٥. والغالبُ في "أنبأ" وما بعدها أن تُبنى للمجهول، فيكون نائبُ الفاعلِ مفعولها الأول، مثل: "أُنبئْتُ سليماً مجتهداً"، ..... ينظر: جامع الدروس العربية ا/ ٤٦.

(٢) ينظر: المفصل ص٣٤٤، والكناش ص ١٣٩، وحاشية الصبان ٢٠٧/٢.

والأخرى: أن يكون العامل اسم تفضيل؛ نحو: المريض اليوم أحسن منه أمس. "فاليوم وأمس"؛ ظرفان عاملهما أفعل التفضيل وهو: أحسن"، وقد تقدم عليه واحد، وتأخر واحد(١).

المطلب الثالث

تعدد المستثنى:

قد يتعدد المستثنى مَعَ الْعَطف، نَحْو: قَامَ الْقَوْم إِلَّا زيدًا وعمرًا' وما جاءني أحد إلا زيد وعمرو (٢).

ولتعدد المستثنى بغير عطف صورتان:

إحداهما: أن يتعدد المستثنى مع تعدد المستثنى منه، تقول: (ما أعطيت أحدًا أحدًا إلا زيدًا عمرًا)، و(ما ضرب أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ بكرًا)، فابن السراج(٣) جوّز كون الاسمين بدلان، لكن ابن مالك(٤) رده بأن البدل لم يعهد تكرره إلا في بدل البداء وبأن حق بدل البعض أن يقترن بالضمير، وجعلوا في باب الاستثناء اقترانه بإلّا مغنيا عن الضمير. والاسم الثاني غير مقترن بإلّا لفظا ،ومن النحاة من لا يجيز هذه التراكيب.

(١) ينظر: النحو الوافي ٢/٢٥٥، ٢٥٦، والتطبيق النحوي ص٢٣١.
(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/٢٨٣.
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك
(٤) ينظر: حاشية الصبان ٢/٢٢٣.

والثانية: أن يتعدد المستثنى مع اتحاد المستثنى منه، وفي هذه الحالة لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة دون عطف شيئان، فإن كان في الإيجاب كقولك: (أعطيت القوم الدراهم إلا زيدًا الدنانير) فالأول (زيدًا) مستثنى والثاني (الدنانير) معمول عامل مضمر، فهو مفعول لفعل محذوف، والتقدير: أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير.

وإن كان في غير الإيجاب كقولك: (ما أعطيت أحدًا شيئًا إلا زيدًا درهمًا) فله وجهان: الأول: أن يعرب المستثنى الأول (زيدًا) مستثنى أو بدل، والمستثنى الثاني (درهمًا) مفعول لفعل محذوف.

أما قولك: (ما ضرب أحد إلا بكر خالدًا) فـ(بكر) إن رفعته كان بدلًا من (أحد)، وإن نصبته كان مستثنى و(خالدًا) مفعول لمحذوف[1].

المطلب الرابع

تعدد الحال:

الحال من صاحبها بمنزلة الخبر من المبتدأ، وبمنزلة الصفة من الموصوف، وكما جاز أن يتعدد الخبر –كما مر– والصفة – كما سيأتي بعد – فكذا يجوز أن تتعدد الحال، ولتعددها صورتان[2]:

الأولى: أن تعدد الحال وصاحبها مفرد.

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٦٥٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٦٢، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢٣.
(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٧٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٤، وهمع الهوامع ٢/ ٣١٥، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ٥١، ٥٢.

الثانية: أن تتعدد الحال ويتعدد صاحبها.

أولا: تجيء متعددة مع كونها لواحد، إما بعطف نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[1] وإما دونه، كما في قول الشاعر:

عُهِدتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا من أَجَرْتَهُ فلمْ أَتَّخِذْ إلا فِنَاءَكَ مَوئِلا [2]

ثم هذا التعدد يكون جائزًا –كما مثل– ويكون واجبًا، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يدل مجموعها على معنى واحد، نحو: "أكلت الرمان حلواً حامضاً". الثانية: أن تقع بعد "إما" نحو: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[3]. الثالثة: أن تقع بعد "لا" نحو: ﴿ فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾[4].

ثانيا: أمّا تعددها مع كون صاحبها متعددا فلا خلاف في جوازه[5]، وهو منقسم ثلاثة أقسام:

---

(١) من الآية ٣٩ من سورة "ال عمران".

(٢) من الطويل، لم أقف على قائله.

الشاهد فيه: قوله: "مغيثا مغنيا من أجرته"، فإن مغيثا ومغنيا اسمان, وقد تنازعا في قوله: "من أجرته"؛ لأن كلا منهما يستدعي أن يعمل فيه.

والبيت من شواهد: إرشاد السالك ١/ ٤١٧، وشرح الأشموني ١/ ٤٥٢.

(٣) الآية ٣ من سورة "الإنسان".

(٤) من الآية ٧٤ من سورة "طه".

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/٢، ٣٥٠، واللمحة في شرح الملحة ص٣٨٧.

الأول: ما تعددت فيه لفظا ومعنى، كقوله:

وإنّا سَوف تُدْرِكُنا المنايا مُقدّرةً لنا ومُقَدَّرينا[1]

الثاني: ما تعددت فيه لفظا وصاحبها معنى، نحو: "لقيت أخويك راكبا وماشيا".

الثالث: عكسه، نحو: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ ﴿٣٣﴾ ﴾[2] [3] (والأصلُ دائبةً ودائبًا) [4].

المطلب الخامس

تعدد التمييز:

قد يتعدد تمييز المفرد، وفي هذه الحالة يفضل العطف بين المتعدد، وإذا كان التمييز مخلوطًا من شيئين جاز تعدده بعطف وغير عطف، نحو: عندي رطل سمنًا عسلًا، أو: سمنًا وعسلًا[5].

(١) البيت من الوافر، من معلقة عمرو بن كلثوم وهو في: شرح المعلقات السبع ص ١١٤. وأصل الكلام: سوف تدركنا مقدرين المنايا مقدرة لنا.
البيت من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٥٠، وتمهيد القواعد ٥/٢٣١٥، وحاشية الصبان ٢/ ٢٧٥.
(٢) من الآية ٣٣ من سورة "إبراهيم".
(٣) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ٤١٨.
(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٥٠، ومغني اللبيب ص٧٣٣.
(٥) ينظر: النحو الوافي ٢/٤٢٢.

المبحث السادس

التعدد في متفرقات

المطلب الأول

تعدد الرأي في تعيين العلل:

قد تتعدد العلة في المسألة النحوية الواحدة، كما في اختلاف نحاة البصرة والكوفة في علة بناء (الآن)،فقد ذهب الكوفيون إلى أن "الآن" مبنيّ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: "آن يَئِينُ" أي: حان، وبقي الفعل على فتحته. وذهب البصريون إلى أنه مبنيّ؛ لأنه شابه اسم الإشارة(١).

وكما جاء في علة بناء المنادى المفرد، فقيل: شبهه بالمضمر من نحو: "يا أنت" في التعريف والإفراد, وتضمين معنى الخطاب.

وقيل: إجراؤه مجرى الأصوات(٢).

المطلب الثاني

تعدد المصطلح النحوي:

قد يتعدد المصطلح النحوي ويتداخل مع مصطلحات العلوم الأخرى، فمثلا مصطلح الخبر له معنى عند البلاغيين يختلف عنه عند النحويين، وقد يتداخل معه وقد يخالفه، فهو عند النحويين "الجزء الذي حصلت به الفائدة مع المبتدأ غير الوصف المذكور"(٣). وعند البلاغيين هو الكلام الذي يحتمل

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٢٤.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٠٥٩/٢.
(٣) أوضح المسالك ، ١٧٦/١ .

الصـدق والكذب لذاته، نحو: قولنا: جاء زيد، فهذه الجملة أفادت نسـبة المجيء إلى زيد والحكم به عليه[١].

وكذا مصــطلحات أصــول النحو تتداخل مع مصــطلحات أصــول الفقه، كالسماع والقياس، والإجماع، والاستحسان، واستصحاب الحال، وغيرها[٢].

كما تتعدد وتتداخل المصطلحات النحوية مع بعضها بعضًا، فهناك مترادفات كثيرة تدل على ظاهرة واحدة، وتحمل مفهومًا واحدًا، ومن ذلك:

- **جمع المذكر السالم:** يُقال له: جمع السلامة لمذكر[٣]، وعبَّر عنه البعض بالجمعِ المسلَّم[٤]، ويُسَمَّى أيضاً الجمع على هجاءين، لأنه تارةً يكونُ بالواو وتارةً يكونُ بالياء[٥].
- **ضمير الفصل أو العماد:** يقال: "زيدٌ هو المنطلق"، و "زيدٌ هو أفضل من عمرو"[٦]، فهذا الضمير أطلق عليه البصريون[٧] مصطلح (الفصل)؛ لأن هذه الألفاظ يُفْصَل بها بين الخبر وذي الخبر من غير اعتداد بها في الإعراب، ولا احتياج إليها في العودة على الأسماء، وقد وضعت للتأكيد. أما الكوفيون [٨] فأطلقوا عليه مصطلح (العماد)؛ لأن ما بعدها قد يُعْتَمَدُ عليه في بعض المواضع.

---

(١) ينظر: جواهر البلاغة ص ٥٥ .
(٢) ينظر في ذلك: مباحث كتاب الاقتراح في علم أصول النحو .
(٣) ينظر: الحدود في النجو ص٤٥٧، وشرح الأشموني ٨٠/١.
(٤) ينظر: تلقيح الألباب ص٥٢.
(٥) ينظر: ملحة الإعراب ص١٠٥.
(٦) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٢٨)
(٧) ينظر: الكتاب ٣٨٩/٢، ٣٩٢-٣٩٧، والمقتضب ١٠٣/٤ ، ورصف المباني ص ٢٠٧ ، وأمالي ابن الحاجب٣٠٢/١-٣٠٣ .
(٨) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٣ .، ٣٢٨/٢، وينظر: معاني القرآن للفراء ٣٧/٣، ومجالس ثعلب ص ١٣٣، والإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٢/ ٥٧٨.

- ضمير الشأن والضمير المجهول والاسم المجهول وضمير القصة[١]:

مصطلح حروف الجر وحروف الخفض وحروف الصفات[٢]، ومصطلح الاستئناف والابتداء[٣] ، ومصطلح والتمييز والتبيين والتفسير[٤].

(١) ينظر: الخصائص ١٠٦/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٠١،٢٠٢/١، والنحو الوافي ٢٥٢/١. ومن المصطلحات التي تعددت في النحو العربي: مصطلح (ضمير الشأن) ، فهو ضمير يتقدم الجملة الفعلية أو الاسمية؛ مثل: "هو" في قوله تعالى: {هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}(م الية ١ من سورة "الإخلاص")، إذا قدر "هو" ضمير شأن" ، فتكون "هو" مبتدأ، و"الله أحد" خبره جملة اسمية، وهي عينه في المعنى؛ لأنها مفسرة له، والمفسر عين المفسر, أي: الشأن الله أحد, [ولا يكون ضمير الشأن الحاضر, وإنما يكون ضمير غيبة مفسرا بجملة بعده خبرية مصرح بجزأيها، فإن كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشأن، وإن كان بلفظ التأنيث سمي قصة، وقد يسمى بهما،

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٩٦، والمقتضب ٣٢١/٢، ١٣٦/٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٠٢/٢، والكناش في فني النحو والصرف ٧٣/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٣٠/١، وهمع الهوامع ٤١٣/٢. والبصريون يسمونها حروف الجر؛ لأنها تَجُرُّ معاني الأفعالِ القاصرةِ إلى الأسماءِ، أو لأنها أُضيفتْ إلى عملِها، والكوفيون يُسَمُّونَها حروفَ الإضافةِ، وقد يُسَمُّونها حروفَ الصفاتِ، لأنها تقعُ صفاتٍ لما قبلها من النكرات.

(٣) – ينظر: الجمل في النحو ص ٣٠٣. ويقال: الاستئناف والابتداء، مثل: قَوْلهم: خرجت وَزيد جَالس، فكل وَاو تورد فِي أول الكلام فَهِيَ وَاو اسْتِئْنَاف، وَإِن شِئْت قلت ابْتِدَاء.

(٤) – ينظر: المقتضب ٣٢/٣، ٣٦، وأسرار العربية ص ١٩٦، وارتشاف الضرب ١٦٢١/٤، والتذييل

والتكميل ٢٠٥/٩. تعددت مصطلحات (التمييز والتبيين والتفسير والمميز والمفسر) فقد جاءت كلها للدلالة على مفهوم واحد، فقد ورد مصطلح التمييز والتبيين عند المبرد في باب مستقل(هذا باب التبيين والتمييز) يقول:" ومن التمييز ويحه رجلا ولله دره فارسا" .

المطلب الثالث

تعدد الأسماء (التثنية والجمع):

ينقسم الاسم ثلاثة أقسام: مُفْرَدٍ، ومُثَنًّى، وَجَمعٍ، فالمفرد: ما دل على شيء واحد. والمثنى: ما دل على شـــيئين اثنين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره.

والأســـماء المتعددة قد تتفق في اللفظ، فبدلا من أن يقال: محمد ومحمد يقال: محمدان، وهذا هو المثنى ، وبدلا من أن يقال: محمد ومحمد ومحمد يقال: محمدون، وبدلا من أن يقال: فاطمة وفاطمة وفاطمة يقال: فاطمات.

فالمُثنى اسـمٌ مُعربٌ، ناب عن مُفردينِ اتفقا لفظاً ومعنًى، بزيادةِ ألفٍ ونونٍ أو ياءٍ ونونٍ، وكان صـــالحاً لتجريده منهما(١)، وكان اختصـــارا للمتعاطفين ، كالزيدان والهندان، إِذْ كل مِنْهُمَا دَال على اثْنَيْنِ، وَالْأَصْل فيهمَا: زيد وَزيد، وَهِنْد وَهِنْد، كَمَا قَالَ الْحجَّاج: إِنَّا لله مُحَمَّد وَمُحَمّد فِي يَوْم، وَلَكنهُمْ عدلوا عَن ذَلِك كَرَاهِيَة مِنْهُم للتطويل والتكرار(٢)، وأصل المثنىَّ الْعَطف وَإِذا اسْتَوَى لفظ الاسمين وَقع الِاشْـــتِرَاك بَينهمَا.(٣) . لذا قيل في تعريفه: "ما وضـــع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين"(٤)

(١) جامع الدروس العربية ١١/٢ وينظر: تمهيد القواعد ٣٠٥/١
(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام ص٥٧
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٩٧/١ ، وينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٦٤/١
(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٦٤/١، وينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ١٩٢/١.

((فإن اختلفا في اللفظ فلا يثنيان بلفظ واحد، فلا يقال في كتاب وقلم:"كتابان" مثلا. وأما نحو: "العمرين" لعمر بن الخطاب وعمرو بن هشام، ولأبي بكر وعمر، ونحو: "الأبوين" للأب والأم، و"القمرين" للشمس والقمر، و"المروتين"، الصفا والمروة، فهو من باب التغليب، أي: تغلب أحد اللفظين على الآخر، وهو سماعي لا يقاس عليه، ومثل ذلك لا يكون مثنى لاختلاف لفظ المفردين، بل هو ملحق بالمثنى من جهة الإعراب. وإن اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى، فلا يثنيان أيضاً، كأن يكون اللفظ من المشترك كالعين، فلا يقال: "عينان" للباصرة والجارحة، ولا "غزالتان" للشمس والظبية أو أن يكون للفظ معنيان: حقيقي ومجازي، فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه، فلا يقال: "رأيت أسدين"، تعني: أسداً حقيقياً ورجلاً شجاعاً كالأسد. وإن ناب عن مفردين بلا زيادة كشفع وزوج فليس بمثنى))[1] .

وكذا يقال في الجمع بأنواعه الثلاثة: جمع تكسير، وجمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم[2].

(١) جامع الدروس العربية ٢/ ١١، ١٢ وينظر: ارتشاف الضرب ٥٥٥/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري ١٩٢/١،

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٣٣٨/١، وحاشية الآجرومية ص: ٢٨.

المطلب الرابع

تعدد مرجع الضمير:

قد يتعدد مرجع الضمير، فالأصل في مرجع ضمير الغائب "أي: مفسِّره" أن يكون مرجعًا واحدًا، فإن تعدد الأصل فيما يصلح لذلك، واقتضى المقام الاقتصار على واحد تعين أن يكون المرجع هو: الأقرب في الكلام إلى الضمير، نحو: حضر محمد وضيف؛ فأكرمته. فمرجع الضمير هو "الضيف"؛ لأنه الأقرب في الكلام إليه، ولا يمكن عودته على المرجعين السابقين معًا؛ لأنه مفرد، وهما في حكم المثنى؛ فالمطابقة الواجبة مفقودة، ومثله أيضًا: قرأت المجلة ورسالة؛ بعثت بها إلى صديق، فمرجع الضمير هو: "الرسالة"؛ لأنها الأقرب، وللسبب السالف أيضًا، وهو: فقْد المطابقة.

وإنما يعود الضمير على الأقرب في غير صورتين؛ إحداهما: أن يوجد دليل يدل على أن المرجع ليس هو الأقرب؛ مثل: حضرت سعاد وضيف فأكرمتها. ....

والثانية: أن يكون الأقرب مضافًا إليه؛ فيعود الضمير على المضاف، شرط ألا يكون كلمة "كُلّ"، أو "جميع"، مثل: زارني والد الصديق فأكرمته. أي: أكرمت الوالد. إلا إن وجد دليل يدل على أن المقصود بالضمير هو المضاف إليه لا المضاف؛ فيجب الأخذ بالدليل؛ مثل: عرفت مضمون الرسالة ثم طويتها؛ لأن تأنيث الضمير دليل على أن مرجعه هو المضاف إليه المؤنث "الرسالة"، لا المضاف، ومثله قرأت عنوان الكتاب ثم طويته، أي: "الكتاب"؛

لأنه الذى يُطوَى. وحصدت قمح الحقل ثم سقيته؛ لأن الحقل هو الذى يُسقى، لا القمح المحصود. وأقبل خادم أخي فأمره بالرجوع إلى السوق؛ لشراء بعض الحاجات؛ لأن الخادم لا يأَمر، وإنما يُؤمر. وكذلك إن كان المضاف هو كلمة: "كل" أو "جميع" فالأغلب عودته على المضاف إليه.

وإذا تعدد المرجع من غير تفاوت في القوة ، – وهو التفاوت الذي يكون بين المعارف في درجة التعريف، وشهرته – وأمكن عود الضمير إلى مرجع واحد فقط، وإلى أكثر؛ من غير أن يقتضي الأمر الاقتصار على واحد، نحو: جاء الأقارب والأصدقاء وأكرمتهم، – فالأحسن عود الضمير على الجميع، لا على الأقرب وحده.

والذي يجب الأخذ به أوّلًا، والاعتماد عليه؛ إنما هو الدليل الذي يعين مرجع الضمير ويحدده؛ فالدليل (القرينة) لها وحدها القول الفصل في الإيضاح هنا، وفي جميع المواضع اللغوية الأخرى.

وإذا كان للضّمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت في القوة –وجب أن يعود على الأقوى منهما[1].

(١) ينظر: النحو الوافي ٢٦١/١، ٢٦٢.

المطلب الخامس

تعدد النعت:

إذا تعددت النعوت فإما أن يتحد معنى النعت، وفي هذه الحالة يستغني بالتثنية والجمع عن تفريقه؛ نحو: جاءني رجلان فاضلان، ورجال فضلاء. وإما أن يختلف وفي هذه الحالة يجب التفريق فيها بالعطف بالواو[1]، كما في قول الشاعر:

بَكَيتُ وما بُكَا رَجُلٍ حَلِيمٍ على رَبْعِين مسلوبٍ وبالٍ[2]

وقولك: مررت برجال: شاعر، وكاتب، وفقيه.

وأعلى من ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[3]، فنعت الرسول بنعوت متعددة: (من أنفسكم، وعزيز عليه ما عنتم، حريص عليكم، ورؤف، ورحيم) [4].

---

(١) ينظر: ضياء السالك ١٤١/٣، ١٤٢.

(٢) من الوافر، لم أقف على قائله.

الشاهد فيه: قوله "مسلوبٍ وبالٍ": عطف "بالٍ" على "مسلوبٍ" وهما نعتان، ولم يثنهما؛ لاختلافهما في المعنى. هذا: وإذا تعددت النعوت، وكان المنعوت واحدًا، وجب تفريق النعوت بعطف بالواو، أو بغيرها مما يناسب السياق، أو بغير عطف؛ تقول: رأيت في الطريق رجلا ماكرًا محتالا زريًا، أو: ومحتالًا وزريًا، وتمتنع الواو إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد؛ نحو: شرب المريض الدواء؛ الحلو المر.

والبيت من شوهد: الكتاب ٤٣١/١، وتمهيد القواعد ٣٣٥٠/٧، والمقاصد الشافية ٧٦/٥.

(٣) من الآية ١٢٨ من سورة "التوبة".

(٤) ينظر: البحر المحيط ٩٤/٤.

وإذا تعددت النعوت؛ واتحد لفظ النعت، فإن اتحد معنى العامل وعمله، جاز الإتباع مطلقا، كجاء زيد، وأتى عمرو، الظريفان، وهذا زيد، وذاك عمرو، الظريفان، وهذا زيد، وذاك عمرو، العاقلان، ورأيت زيدًا، وأبصرت خالدًا، الشاعرين، وخص بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين، أو خبري مبتدأين.

وإن اختلفا في المعنى والعمل؛ كجاء زيد، ورأيت عمراً، الفاضلين. أو اختلف المعنى فقط؛ كجاء زيد، ومضى عمرو الكاتبان. أو العمل فقط؛ كهذا مؤلم زيد، وموجع عمرًا، الشاعران، وجب القطع(١).

وإذا تكررت النعوت لواحد؛ فإما أن يتعين مسماه بدونها، وفي هذه الحالة يجوز إتباعها، وقطعها، والجمع بينهما، بشرط تقديم المتبع(٢)، وذلك كقول الخرنق:

لا يبعد قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الأزر(٣)

(١) ينظر: المرجع السابق ٣/ ١٤٣.
(٢) ينظر: المرجع السابق ٣/ ١٤٤.
(٣) البيتان من قول الخزنق في رثاء زوجها، ومن قتل معه في يوم قلاب؛ أحد أيام العرب، وهو نسبة لجبل بديار بني أسد
والشاهد فيه: قوله: "النازلون، الطيبون". ووجه الاستشهاد: مجيء كلٍ من: "النازلون" و"الطيبون": صفة لا يتوقف عليها تعيين الموصوف؛ ولهذا، يجوز فيهما الإتباع والقطع؛ والبيتان من شواهد: الكتاب ٢٠٢/١، والإنصاف ٣٨٤/٢، وأوضح المسالك ٢٨٣/٣.

ويجوز فيه: رفع النازلين والطيبين على الإتباع لـ (قومي)، أو على القطع بإضمار "هم"، ونصبها بإضمار أمدح أو أذكر، ورفع الأول ونصب الثاني، وعكسه على القطع فيهما(١).

وإن لم يعرف إلا بمجموعها، وجب إتباعها كلها؛ لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد؛ وذلك كقولك: مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب، إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم: تاجر كاتب، والآخر: تاجر فقيه، والآخر: ففيه كاتب، وإن تعين ببعضها، جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة (٢).

المطلب السادس

تعدد المستغاث به:

قد يتعدد المستغاث به بالعطف، وفي هذه الحالة إما أن تتكرر معه (يا) وإما لا، فإن تكررت لزم الفتح، تقول: يا لَزيد ويا لَعمرو لِبكر، وإن لم تتكرر لزم الكسر؛ لأنَّ وَاو الْعَطف تغني عَن الْفرق بِفَتْح اللَّام، فتكسر كَمَا تكسر مَعَ كلَّ ظَاهر، تقول: يا لَزيد ولِعمرو لِبكر، ويا لَلحكامِ ولِلأَغنياءِ لِلفقراءِ (٣).

قال الزجاجي: "فإن عطفت على المستغاث به بمستغاث به آخر كسرت لام الثاني؛ لأن الفتح قد زال بضمك إياه إلى الأول بحرف العطف، كقولك: يا لزيد ولعمرو، تكسر لام عمرو وإن كنت مستغيثا به، ..."(٤).

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٣/ ١٤٥.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٣/ ١٤٥.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٤٠، والتسهيل ص ١٨٤، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٨١، والموجز في قواعد اللغة العربية ص: ٣٢٥.

(٤) اللامات ص ٨٩.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على مَن هو خير لنا في الحياة والممات، وبعد ،،،

فقد تمَّ هذا البحث بعون الله وتوفيقه, وله الحمد والمنة على ما أنعم ووفق, وقد تناولت فيه: :"**التعدد في الدراسات النحوية صوره ومواضعه**".

وقد وقفت فيه على الآتي:

- التعدد ليس ظاهرة مستحدثة طرأت على اللغة؛ لتتناسب مع تطورات العصر الاجتماعية، والفكرية، والنفسية، ، كما ادعى بعض الباحثين [1]، إنما هي أصيلة فيها.
- التعدد سبب من أسباب دقة النحو العربي.
- مطاوعة القواعد النحوية للتعدد
- بدأ التعدد في دراسات النحو العربي بتعدد الروايات واختلافها في واضع علم النحو.
- التعدد ليس مقتصرًا على الخلاف بين المدارس النحوية، ولا على الأوجه الإعرابية.
- تعدد الروايات الشعرية للبيت الواحد يدور في معظمه حول استخدام لفظ مرادف بدلا من آخر.

(١) ينظر: تعدد المعنى النحوي الوظيفي ص١٣٨.

- لعل اهتمام النحويين بموضع الكلمة في الجلمة هو الذي صرفهم عن إفراد باب للتعدد في كتبهم.
- اختلاف العلماء في القضايا النحوية ليس هو السبب وراء التعدد، إنما هناك تعدد الاسم والعوامل والمبتدأ والخبر والمفاعيل وغيرها من مواضع هذا البحث.
- – يحتفظ النحويون لأنفسهم بحرية الرأي وطلاقة الفكر، فلا يعرفون الْحَجْر على الآراء، ولا تقديس رأي الفرد مهما علت منزلته.
- قد يترتب على تعدد الوجوه الإعرابية في كتب التفاسير وعلوم القرآن تعدد الوجوه الدلالية؛ فيختلف فهم الآية القرآنية الواحدة، ويترتب على ذلك أيضًا اختلاف الأحكام الفقهية والعقائدية وغيرها.
- قد تتعدد العوامل لمعمول واحد أو لأكثر، وهذا ما يسمى في النحو العربي: (باب التنازع)، أو (باب الإعمال).
- تتعدد الوظائف النحوية كثيرًا.
- تتعدد وتتداخل المصطلحات النحوية مع مصطلحات العلوم الأخرى، ومع بعضها بعضًا، فهناك مترادفات كثيرة تدل على ظاهرة واحدة، وتحمل مفهومًا واحدًا.
- قد يتعدد مرجع الضمير، فالأصل في مرجع ضمير الغائب "أي: مفسِّره" أن يكون مرجعًا واحدًا، فإن تعدد الأصل فيما يصلح لذلك، واقتضى المقام الاقتصار على واحد تعين أن يكون المرجع هو: الأقرب في الكلام إلى الضمير.

****

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولا: الرسائل الجامعية:

- أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦هـ"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، في اللغة العربية وآدابها، تخصص النحو والصرف، جامعة أم القرى، كلية الدراسات العليا، إعداد/ إبراهيم بن حسين بن علي صُنْبع، ١٩٩٩م ١٤٢٠هـ، الرقم الجامعي (٤- ٩٨٢٤- ٤١٦).
- تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره وجامع البيان عن تأويل آيِّ القرآن"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، إعداد/ عبد المحسن أحمد الطبطباني، ٢٠٠١م.
- تعدد المعنى النحوي الوظيفي "دراسة في التراكيب والدلالة"، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية/ اللغويات، الجامعة الهاشمية، إعداد/ آلاء محمد يعقوب صعنون، ٢٠٠٤م.
- ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في التركيب (الخبر – الحال – النعت)، بحث مقدم استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، في اللغة العربية وآدابها من جامعة الملك سعود، إعداد الطالبة/ مها عبد الرحمن السبيعي، الرقم الجامعي (٤٢٤٢٢١١٨٤) ١٤٢٨ ـ ١٤٢٩هـ.

ثانيا: المصادر والمراجع:

- أحكام القرآن للشافعي لأبي بكر البيهقي (المتوفى : ٤٥٨هـ)، كتب هوامشه : عبد الغني عبد الخالق، قدم له : محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثانية ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤.
- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، (المتوفى: ٣٦٨هـ)، المحقق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي ، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لابي حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- أساس البلاغة، للزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر، لأبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- الأصول في النحو، لأبي بكر بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.
- أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
- الأمثال، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم، (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ –١٩٨٢م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات، الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البحث اللغوي عند العرب، لد أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة: الثامنة ٢٠٠٣م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.
- البيان والتبيين، للجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٤٢٣هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة بيروت.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت٦٧٢هـ), تحقيق: محمد كامل بركات, دار الكتاب العربي, ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد الأزهري، (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- التطبيق النحوي، لد/ عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- تعدد التوجيه النحوي (مواضعه، أسبابه، نتائجه)، لد/ محمد حسنين صبرة، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، لأبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني، دراسة وتحقيق: معيض بن مساعد العوفي ، دار المدني ، ١٩٨٩م.

- التمام في تفسير أشعار هُذيل مما أغفله أبو سعيد السكري, لابن جني (ت٣٩٢هـ), تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وآخران, ومراجعة: د/ مصطفي جواد، الطبعة الأولى, مطبعة العاني, بغداد,١٣٨١هـ – ١٩٦٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، لناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- جامع البيان في تأويل القرآن ، للطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.
- جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

- الجملة في الشعر العربي، المؤلف: د/ محمد حماة عبد اللطيف، مكتبة الخانجي – القاهرة– ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، للشيخ: الصبان الشافعي، (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
- الحدود في علم النحو، للأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: ٨٦٠هـ)، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

- دراسات في علم اللغة، المؤلف: كمال بشر، الناشر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع, للشنقيطي (ت١٣٣١هـ), تحقيق وشرح: د/ عبد العال سالم مكرم, طبعة دار البحوث العلمية, الكويت, ١٤٠١هـ -١٩٨١م.
- ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المسطاوي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د/ نعمان محمد آمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩.
- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ديوان عنترة ، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، طبعة المكتب الإسلامي،
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق وشرح: عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، ١٩٧٩م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني, للإمام/ أحمد بن عبد النور المَالَقِي (ت٧٠٢هـ), تحقيق: أحمد محمد الخراط, مطبوعات معجم اللغة العربية, دمشق, ١٣٩٤م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- سنن ابن ماجه، لابن ماجة ، (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ–١٩٩٨مـ.
- شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك الطائي (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
- شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ هـ ، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، (المتوفى: ٦٨٦هـ)، حققهما: الأساتذة: محمد نور الحسن – وآخران، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجَوجَري، (المتوفى: ٨٨٩هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،

المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المؤلف : ابن عقيل المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)
- المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ, لابن مالك(ت٦٧٢هـ), تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري, مطبعة العاني, بغداد, ١٩٧٧هـ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، المؤلف: جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣ هـ .
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك الطائي الجياني، (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- شرح المعلقات السبع، تأليف: أبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، طبعة الدار العالمية ، ١٩٩٣م.

- شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة)، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥.
- شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، وقدم له د/ شوقي ضيف، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- شعر ابن ميادة (الرماح ابن أبرد، جمع وتحقيق: حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولي، ١٩٨٢م.
- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- طبقات فحول الشعراء، المؤلف: لابن سلّام (المتوفى: ٢٣٢هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة.
- العقد الفريد، لابن عبد ربه ابن الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- علل النحو، لابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت، ١٤١٨ هـ.
- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب (المتوفي: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.
- الكتاب، لسيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

- الكناش في فني النحو والصرف، لابن كثير، (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- مجالس ثعلب, لأبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب (ت٢٩١هـ), شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون, الطبعة الخامسة, دار المعارف, مصر.
- المدارس النحوية، لد/ شوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، دار المعارف، الطبعة الرابعة ١٩٧٩م.
- المدارس النحوية (أسطورة وواقع)، اد/ إبراهيم السامرائي، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.
- معاني القرآن، المؤلف: للفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- معجم أسماء الأشياء المسمى: اللطائف اللغة، لأحمد بن مصطفى الدمشقي البابيدي (ت ١٣١٨هـ)، تحقيق: أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة، ١٩٩٧م.
- المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥

- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.
- المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه، لد/ محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة ١٩٧٩م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، للشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)،المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، المؤلف: لبدر الدين العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
- المقتضب، لابي العباس، المبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.
- المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي البربري المراكشي، (المتوفى: ٦٠٧هـ)، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى.

- ملحة الإعراب، للحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، دار السلام – القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.
- الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى : ١٤١٧هـ)، دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة : ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- الموسوعة القرآنية، خصائص السور، لجعفر شرف الدين، المحقق: عبد العزيز بن عثمان التويجزي، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٠ هـ.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، للسهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.
- النحو المصفى، لمحمد عيد، مكتبة الشباب.
- النحو الوافي، لعباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، المحقق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ.

- النوادر في اللغة, لأبي زيد الأنصاري (ت٢١٤هـ), تحقيق ودراسة: د/ محمد عبد القادر أحمد, الطبعة الأولى, دار الشروق, بيروت, ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
- نيل المرام من تفسير آيات الأحكام، لأبي الطيب البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل – أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لأبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث باللغة العربية	٣٧١٧
المقدمة	٣٧٢٠
الدراسات السابقة	٣٧٢٣
التمهيد (مفهوم التعدد)	٣٧٢٥
صور التعدد	٣٧٢٩
المبحث الأول: التعدد في المذاهب النحوية والقراءات القرآنية والروايات الشعرية.	٣٧٣١
المطلب الأول: تعدد المذاهب والمدارس النحوية	٣٧٣١
المطلب الثاني: تعدد التوجيه النحوي للقراءات القرآنية	٣٧٣٤
المطلب الثالث: تعدد الروايات الشعرية للبيت الواحد	٣٧٣٦
المبحث الثاني: تعدد وجوه الإعراب وعلاماته:	٣٧٤٠
المطلب الأول: تعدد العلامات الإعرابية:	٣٧٤٠
المطلب الثاني: تعدد وجوه الإعراب في القضايا النحوية:	٣٧٤١
المطلب الثالث: تعدد الأوجه الإعرابية في كتب التفسير وإعراب القرآن الكريم:	٣٧٤٤

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: تعدد العوامل والوظائف النحوية.	٣٧٤٨
المطلب الأول: تعدد العوامل.	٣٧٤٨
المطلب الثاني: تعدد الوظائف النحوية:	٣٧٥٢
المبحث الرابع: التعدد في المرفوعات	٣٧٥٣
المطلب الأول: تعدد المبتدأ والخبر:	٣٧٥٣
أولا: تعدد المبتدأ:	٣٧٥٣
ثانيا: تعدّد الخبر:	٣٧٥٤
المطلب الثاني: تعدد خبر (كان)	٣٧٥٧
المبحث الخامس: التعدد في المنصوبات.	٣٧٥٨
المطلب الأول: تعدد المفاعيل	٣٧٥٨
المطلب الثاني: تعدد الظروف	٣٧٦٤
المطلب الثالث: تعدد المستثنى	٣٧٦٥
المطلب الرابع: تعدد الحال	٣٧٦٦
المطلب الخامس: تعدد التمييز	٣٧٦٨
المبحث السادس: التعدد في متفرقات	٣٧٦٩

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: تعدد الرأي في تعيين العلل	٣٧٦٩
المطلب الثاني: تعدد المصطلح النحوي:	٣٧٦٩
المطلب الثالث: تعدد الأسماء (التثنية والجمع)	٣٧٧٢
المطلب الرابع: تعدد مرجع الضمير	٣٧٧٤
المطلب الخامس: تعدد النعت	٣٧٧٦
المطلب السادس: تعدد المستغاث به	٣٧٧٨
الخاتمة	٣٧٧٩
فهرس المصادر والمراجع	٣٧٨١
فهرس الموضوعات	٣٧٩٨